مسار العلاقات الاقتصادية الإيرانية- الصينية المعاصرة وحدود مجالات التعاون ١٩٧٩-٢٠١٠ دراسة تاريخية

م.د. محمد سالم احمد الكواز
مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٣/٩/٢٢ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/١١/٢١

ملخص البحث:

تمتد العلاقات الإيرانية–الصينية إلى عهود تاريخية قديمة، أملتها التفاعلات الحضارية والتبادلات الثقافية، وكان قد رسخها طريق الحرير الذي يربط عبر ممراته الطويلة بين إيران والصين، وقد انصهرت علاقات البلدين الودية بفعل المجال التجاري عبر تسلسل زمني طويل، بحيث تطورت وبشكل معاصر من الناحية الاقتصادية عام١٩٧٩، لتشمل مجالات التنمية الصناعية والزراعية والاستثمارية، وكذلك في مجال النفط والغاز الطبيعي ولا سيما في أعقاب انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، إذ إن الصين بالرغم من العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة ضد إيران على خلفية برنامجها النووي ، واصلت تعاونها الاقتصادي مع إيران إلى عام٢٠١٠.

The Contemporary Economic Pathway For the Iranian- Chinese Relations and the Limits of Cooperation 1979-2010 Historical Study A

Lect. Dr. Mohammed S. A. AL. Kawaz
Regional Studies Center
Mosul University

Abstract:

Iran-China Relations go back to old historical periods with cultural interactions and exchanges. There is the silk-road which connects through its long road between both states . Their relations had become flourished by the commercial field which had developed since 1979 to include industrial,

agricultural and investment field, as will as in the field of Oil and natural Gas after the end of Iraq-Iran war. In spite of international economic Sanctions imposed against Iran due to its nuclear program, China went on in its cooperation with Iran to 2010.

المقدمــة

إن العلاقات الإيرانية– الصينية تُعّد جيدة بنوع خاص، فبعد اعتراف إيران عام١٩٧١ بجمهورية الصين الشعبية، حرص البلدان على إظهار قِدم علاقاتهما بالتأثيرات الثقافية والحضارية المتبادلة بينهما بفضل طريق الحرير. وقد أسهمت الثورة الإيرانية عام١٩٧٩ في تبديل التوازنات الإقليمية، فحثت الصين على الاهتمام بإيران عن قرب خوفاً من تأثيرات سوفيتية كما حصل في أفغانستان التي احتلتها القوات السوفيتية عام١٩٧٩، فلطالما رغبت الصين بميزان تجاري متوازي، وفي صادرات وعقود لشركاتها وبرغبة اشد من الجانب الإيراني، إلا أن الحرب العراقية–الإيرانية أعاقت تنفيذ اغلب المشاريع التنموية الإيرانية التي كان يطمح إليها قادة الثورة الإيرانية بعد الثورة الإيرانية، فتعذر على إيران تطوير عجلة التنمية الاقتصادية، ولكن مع انتهاء تلك الحرب عجّلت إيران علاقاتها الاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى في آسيا وبخاصة مع الصين، لتعمير وتطوير وتوسيع المشاريع التنموية، ولدفع النفقات والديوان التي خلفتها تلك الحرب، إذ تُعّد الصين الشريك الاقتصادي الأكبر لإيران، ولعل ذلك يعود في جزء منه إلى كونها مستورداً أساسيً لموارد الطاقة، وبتعاظم معدلات التنمية، ازدادت حاجتها لهذه الموارد، وإيران من جانبها تُعّد منتجاً ضخماً للطاقة وسوقاً كبيراً لتصريف المنتجات الصينية اللازمة، لإدامة معدلات التنمية المرتفعة التي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي المعاصر، وأخيراً يمكن وصف النفط بأنه يُشكّل قاطرة العلاقات التبادلية الأساسية بين الدولتين. ولقد عُرفت الشركات الصينية انتشاراً واسعاً في مدة قصيرة في المجال التجاري والصناعي، ولعل أهمها مد خطوط سكك الحديد وتأسيس مترو الأنفاق بين طهران والمدن الإيرانية. وأشتمل التعاون أيضاً في مجال النفط والغاز الطبيعي، من خلال العقود المبرمة الطويلة الأجل بين البلدين، إذ أصبحت الصين طيلة عقد التسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين شريكاً استراتيجياً مع إيران، عن طريق الاتفاقيات بين شركة النفط الوطنية الإيرانية، ومجموعة شركات النفط الوطنية الصينية في تطوير حقول الغاز الطبيعي، من اجل استخراج الغاز المسال، وتطوير آبار النفط المكتشفة في جنوب إيران.

وللإحاطة بالموضوع قدر الإمكان، جرى تقسيم البحث إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن مدخلاً تاريخياً للموضوع تناول بواكير نشأة العلاقات بين إيران الصين حتى عام١٩٧٩. أما المبحث الثاني اهتم بموضوع تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد عام١٩٧٩ حتى عام٢٠١٠، في المجالين التجاري والصناعي أولاً، والتعاون في مجال الإمدادات النفطية والغاز الطبيعي .

المبحث الأول:

بواكير نشأة العلاقات الإيرانية – الصينية حتى عام١٩٧٩

إن كُلاً من إيران والصين لهما مظاهر تاريخية متقاربة من تاريخ حضاري عميق وتقاليــد وثقافات غنية، بحيث أوجدت نقاط الاتصال للتعاون والتفاعــل بــين الجــانبين، وهــذا التضــامن

الحضاري فيما بعد صقل الفكرة لإقامة علاقات تبادلية بين الدولتين، تبلورت في مجالات التجارة والثقافة، ولا سيما أنه ليس للبلدين تاريخ من الحروب والصراعات فيما بينهما. كما تجمعهما روابط جغرافية إقليمية وسياسية في قارة آسيا، فالصين هي أكبر كيان في المنطقة وأراضيها الشاسعة ضُمت مع شرق ووسط وجنوب آسيا. وبالمثل، فإن إيران هي ثاني أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط وأكبر كيان من حيث الجغرافية السياسية في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم وبمزايا اقتصادية هائلة.

بمعنى أن العلاقات بين إيران والصين تعود إلى العصور التاريخية القديمة عندما سيطرت السلالات الفارسية والصينية على المسالك التجارية النشطة في الشرق من خلال طريق الحرير الشهير، ففي الواقع، يُعّد هذا الطريق النواة التي أسست العلاقات بين الحضارتين، بحيث فتح الأبواب على مصراعيها للتلاقح الفكري، ونضجت من خلاله التفاعلات الودية والنفعية المتبادلة لتحقيق التعاون بين البلدين .

إذ يعود أول اتصال بين ما كان يعرف بـ **صين هان – Sin Han** و**الإمبراطورية البارثية –Empire of Parthian** في عام١٣٩ق.م من خلال مبعوث صيني يدعى **شانغ كيان** الذي كان قد جاب مدن وأقاليم وبلاطات تقع على امتداد شمال وشرق إمبراطورية **الهان شانجان** أي الصين اليوم[١]. وبالرغم من عدم وصول ذلك المبعوث إلى بارثيا أي بلاد فارس، إلا انه اكتسب معرفة مُفصّلة عنها، فبدأ على إثرها النشاط الدبلوماسي بين الإمبراطوريتين في مجال تنمية العلاقات التجارية عبر ما يسمى بـ **طريق الحرير**[٢]، إذ تمكن الفرس في تلك الحقبة من تأدية دور فعّال في تنظيم حركة التجارة بين الصين والمنطقة الغربية منها، وكانت التجارة بين الإمبراطورية الساسانية والصين كبيرة الحجم قبل الإسلام، فقد تم اكتشاف كميات كبيرة من العملة المعدنية الساسانية في الصين، فالأواني الصينية الثلاثية الألوان والأواني البيضاء كانت مطلوبة بقدر كبير، بحيث لم يكن العرض الصيني يكفي، مما أفضى إلى تطوير صناعة خزف صيني – فارسي، وفيما بعد أصبح الاتصال بين بلاد فارس والصين أوثق بعد غزوة المغول للبلدين في القرن الثالث عشر، إذ توطدت العلاقات فيما بينهما بحيث كان العاملون الصينيون يخدمون في إمبراطورية الخانات الثانية في بلاد فارس، مما عمق المعرفة بينهم بصورة أوسع، فتم نقل المعرفة الصينية في الفلك والطباعة والورق والنقود إلى بلاد فارس والشرق الأدنى العربي، وبالمقابل تم نقل المعارف الفارسية في الطب والهندسة والكيمياء إلى الصين، كما استحسن الذوق الفارسي المنتجات الصينية، بحيث توسعت صناعة الخزف الفارسية لكي تُقلد المنتجات الصينية[٣]. فلقد أصبح هناك تعاون ثري في الاستشارات وتبادل الخبرات بحيث أضاف قدراً اكبر على تحقيق الأهداف التي يتم السعي إليها من حين إلى آخر بين الإمبراطوريتين الفارسية والصينية، تجليها الحقائق الجغرافية التي تمثل أساس العلاقات التعاونية بينهما، وبذلك يُعّد العامل الحضاري والجغرافي الحجر الأساس في غرس روح التعاون في العلاقات الإيرانية– الصينية، وهو الإطار الذي يُعّد أحدث داخله تفاعلات بين الدولتين بحيث وسع تبادل المصالح التي نمت مع فكرة النفوذ الثقافي، وجعلت طرق المواصلات، وخاصة طريق الحرير ملتقى للتبادل والتعاون[٤].

وفي كتيب يتألف من إحدى وثمانين صفحة طبع في إيران في عام١٩٧٣، كان قد كتبه عضو مجلس الشيوخ الإيراني عباس مسعودي، الذي كان في وقتها الناشر لإحدى أكبر الصحف الإيرانية إطلاعات(الاخبار)، والذي تم دعوته للقيام بجولة في الصين عصر الثورة الثقافية، التقى فيه مع قام كبار المسؤولين الصينيين، بمن فيهم مفكر المؤسسة الصينية الأول **جو مورو**

واختصاص تاريخ إيران الباحثة **هي ينج** ، ويروى مسعودي انه قد سجل التفاعلات القديمة بين الحضارتين الفارسية والصينية، والى اتصالاتهما التاريخية والثقافية التي تعود ما بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ عام. موضحاً انه في كل مجتمع وتجمع دخله في الصين وجدهم يتحدثون بزهو عن خلفيتهم التاريخية الباعثة على الفخر، واعتزازهم بتجديد العلاقات مع إيران، وأضاف أن أصدقاءه الصينيون يولون اهتماماً كبيراً لإيران [٥].

وفيما بعد أضحى العامل السياسي بدوره مساراً جديداً في تفاعل علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين، فمع بدء الفتوحات الإسلامية على الإمبراطورية الساسانية في عام ٦٣٤هـ لجأ آخر إمبراطور ساساني وهو **يزدجرد الثالث** إلى مملكة تانغ الصينية طلباً للمساعدة، إذ أرسل بعثة إلى شانجان عاصمة تانغ طالباً الدعم ضد العرب، وبالرغم من رفض إمبراطور تانغ **جاو تسونغ** الطلب ولكنه سمح لابن الإمبراطور الساساني الأمير **فيروز** الذي قاد البعثة الساسانية بالبقاء في شانجان وبناء معبد زرادشتي، ووفقا لأحدى الروايات، أرسل جاو تشونج في٦٧٧هـ جيشاً صينياً لإعادة الأمير فيروز واستعادة العرش الساساني. وهذا -بحسب الروايات-ما شكل العلاقات البلدين، كما سعت كلتا الحضارتين إلى مزاوجة فكرة التفوق الثقافي، مما جعل سقوطهما على يد الغرب في العصر الحديث أكثر إيلاما، فواجها معاناة من جراء عدوان وقمع إمبريالي واستعماري، وهذا التقارب القوي والطويل في التشابه كان قد سهل بناء علاقات متينة في الوقت الحاضر [٦].

وقد استشهد بهذا الوصف في حينه **شين بنغ** رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الصيني (البرلمان الصيني) أثناء زيارته إلى طهران بعد الثورة الإيرانية، والتقائه مع المسؤولين الإيرانيين، إذ أشار بقوله : "**إن الصين وإيران قد عاشتا تجارب متشابهة كضحايا للامبريالية والاستعمار، وقد أخضعتا لخطر الهيمنة اليوم ... إن البلدين لهما تاريخ متشابه وتتقاسمان الآراء في القضايا الدولية** "، وأضاف الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رافسنجاني بقوله: "**إن الدولتين اقتسمتا تجربة البلاء الاستعماري**"[٧].

وتعود أول خطوة لتأسيس العلاقات الإيرانية-الصينية، متمثلة في زيارة رسمية **للأميرة اشرف بهلوي** الشقيقة التوأم **للشاه محمد رضا بهلوي** توجهت فيها إلى الصين في١٧ نيسان/ابريل١٩٧١، وأشاد رئيس الوزراء الصيني **شوان لاي** إلى العلاقات القديمة بين البلدين بقوله : "**إن الاتصالات التاريخية الطويلة الأجل والصداقة التقليدية الموجودة بين إيران والصين يرجع تاريخها إلى أكثر من ألفي سنة، وقد خضعت كل من إيران والصين للعدوان والقمع الأجنبي ومررنا بمعانات متشابه**"[٨].

وبالمقابل عبّرت الأميرة اشرف عن وجهة نظر الشاه، بأنه كان يرى دائماً أن التعايش والتعاون القائم على مبادئ الاحترام المتبادل والنيات الحسنة المتبادلة في هذا العالم اللا متناهي هو تنوع بين دول ذات نظم اجتماعية سياسية مختلفة بشكل كامل[٩]، بحيث أتاحت زيارتها الفرصة لفتح آفاق حقيقية بين إيران والصين. لا بل أصبحت إيران قلعة مهمة وفق المنظور الصيني لمنع تغلغل السوفيت إلى منطقة الخليج العربي[١٠].

فعقب زيارة **الأميرة فاطمة** الشقيقة الصغرى للشاه إلى الصين للمدة٣٠ نيسان/ابريل-١١أيار/مايس١٩٧١ أتفق البلدانِ على تطبيع العلاقات الثنائية، فأقامت إيران مع الصين علاقات دبلوماسية وفق بيان صدر في١٧ آب/أغسطس في العام نفسه [١١] وقد عبّرت صحيفة **رنمين ريبو** (الشعب اليومية) وهي صحيفة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في معرض ترحيبها

بإقامة علاقات على مستوى السفارات بين الصين وإيران جاء فيها "**ترجع العلاقات الودية بين الصين وإيران إلى فترات تاريخية طويلة عبر طريق الحرير الشهير...**" (١٢).

وقد وفرت زيارة الملكة **فرح بهلوي** عقيلة الشاة محمد رضا بهلوي إلى الصين خلال المدة ١٧-٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، فرصة للتبادل التام للآراء. ولا سيما أنه كان برفقتها **أمير عباس هويدا** رئيس الوزراء الإيراني، الذي تبادل باهتمام بالغ مع نظيره الصيني شوان لاي في محادثات مكثفة تجاه قضايا الخليج العربي والمحيط الهندي جنوب آسيا، واكتشف هويدا وشوان أن هناك تطابقاً شبه تام في الآراء نحو تلك القضايا، معبّرين علانية عن دعم النظامين كلاهما للآخر(١٣)، وفي خطابها أطرت الملكة فرح على إنجازات الصين السياسية والاجتماعية تحت حكم **ماو تسي تونغ** (١٤) .

وبعد ستة وعشرين شهراً من الزيارة الأولى التي قامت بها الأميرة اشرف إلى الصين، توجه وزير الخارجية الصيني **جي بنجفي** إلى إيران في زيارة استغرقت أربعة أيام للمدة ١٤-١٧ حزيران/يونيو١٩٧٣، وكانت تلك أول زيارة من نوعها لأول مسؤول صيني رفيع المستوى، إذ كان في استقباله شاه إيران وعدد من المسؤولين في الحكومة الإيرانية ، بهدف الحاجة إلى تعزيز مصالحها المشتركة، وأن تؤدي دوراً أعظم دائماً في العلاقات الدولية،وحذر بنجفي في محادثاته مع المسؤولين الإيرانيين قائلاً: "**يجب ألا نفشل في رؤية أن قوى كبرى بعينها لم تتخل عن سياساتها العدوانية الرامية إلى الهيمنة والتوسع، من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، ومن الخليج العربي إلى المحيط الهندي ... أنها تواصل تكثيف توسعها وتنافسها**"(١٥)وكان حديثه موجهاً بشكل رئيس إلى الاتحاد السوفيتي، لأن حكومة موسكو آنذاك كانت تسعى بشكل حثيث الى التوسع بسرعة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة عُقب الفراغ العسكري الذي تركته بريطانيا في منطقة الخليج العربي بخروجها منها عام١٩٧١، بينما كانت الولايات المتحدة تدعم إيران كشرطي جديد في منطقة الخليج العربي لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

تبادل الطرفان الإيراني والصيني خلال المدة ١٩٧٤-١٩٧٨ الزيارات الرسمية التي أكدت جميعها على توحيد خط السياسة الخارجية لكلا البلدين، نتيجة تزايد المخاطر التي مثلها السوفيت وتحركات القوى المساندة لهم، إذ كان دعم الصين مهما في المجال السياسي لتحقيق حضارة الشاه العظيمة، وبسبب قوى الصين منحت العلاقات الإيرانية – الصينية لشاه إيران سطوة في موسكو، وبدرجة أقل في واشنطن، وعبر حلقات الوصل مع الصين، كان بمقدور الشاه إثارة مخاوف السوفيت بشأن إقامة كتلة صينية – إيرانية تساندها الولايات المتحدة، وذلك نتيجة التدخل السوفيتي في شمال إيران، وبمساندة الجماعات المعارضة لنظام الشاه المتمثلة بـ حزب توده الإيراني الشيوعي(١٦).

وهكذا تبين أن عملية التقارب الإيراني – الصيني كانت تسير نحو تطوير أطر العلاقات بينهما، ولكن بشكل مفاجئ توقفت الزيارات المتبادلة بين الجانبين نتيجة الاضطرابات الخطيرة التي جرفت المدن الإيرانية الكبيرة على خلفية الموجات الاحتجاجية للجماهير الإيرانية ضد نظام الشاه التي اشتدت مع نهاية عام١٩٧٨. إذ شجبت وسائل الإعلام الصينية المتظاهرين الإيرانيين ووصفتهم بأنه تم تمويلهم وتنظيمهم من الخارج، معولة ببساطة إلى أن نظام الشاه له القدرة على البقاء كما حصل في عام١٩٥٣، حينما تمكنت الإدارة الأمريكية بفعل تدخلات مخابراتها المركزية من إعادته للحكم عُقب الإطاحة بحكومة **محمد مُصدق** زعيم الجبهة الوطنية التي أممت النفط الإيراني، والتي أجبرت الشاه للخروج من البلاد. وأوضحت في حينها أن الشاه قبل أن يغادر إيران

في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ أثنى على ولاء القادة الصينيين وذلك أثناء زيارة **هواه جين شو** رئيس الحزب الشيوعي الصيني لطهران، ومقابلته للشاه في ظل الغليان الثوري المتصاعد في إيران، في الوقت الذي حذر **الإمام الخميني** في خطاب وجهه إلى الشباب الإيراني من أن الصين مثلها كمثل الولايات المتحدة وبريطانيا تتغذى على دماء الشعب الإيراني، ووصفها كباقي الدول كالاتحاد السوفيتي دمروا الاقتصاد الإيراني ولوثوا الثقافة الإيرانية[١٧].

المبحث الثاني:
التطورات الاقتصادية في العلاقات الإيرانية- الصينية بعد عام١٩٧٩وحتى عام٢٠١٠

أولاً : التعاون في المجال التجاري والصناعي والزراعي والاستثماري

كانت العوامل الحضارية والسياسية قد هيأت عودة العلاقات الإيرانية – الصينية إلى الساحة الدولية، ولا سيما أن العلاقات كانت تقوم على حسابات القوة، وهذا ما دفع قادة الثورة الإيرانية إلى مواجهة سلسلة من المشاكل الكبيرة أهمها الانهيار الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية، أي بصريح العبارة وجدوا أن الصين قادرة على مساعدة إيران في ظل النظام الجمهوري الإسلامي الجديد، لمعالجة ما واجهته من مشاكل، ولا سيما أن حكام إيران الجدد كان في مخططهم الاستراتيجي في إعقاب نجاح الثورة الإيرانية، هدف يبتغونه من الصين، وهو أن تقدم الأخيرة مساعدات عسكرية لخوض إيران حرب ضد العراق، والمساعدة أيضاً في خلق الوظائف وتنمية الاقتصاد وكما سيتبين ذلك لاحقاً.

تفهمت الصين حقيقة مفادها أن إيران تنظر إلى الصين قوة صديقة سهلت جهود بكين لاستعادة علاقات التعاون مع النظام الإيراني الجديد، بما يتناسب وفرص الصين في تحقيق مصالحها الحيوية مع إيران، ولكن بشكل لا يجعل المصالح الصينية الجوهرية مهددة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية مثل مطالبة الصين بتايوان، لا سيما وأن للصين في الوقت نفسه هدفاً تنموياً طموحاً، وهو أن يكون لديها منفذ إلى الأسواق الأمريكية، الأمر الذي فرض على الصين التعاون مع إيران في مجال التنمية باهتمام كبير، ولا سيما بعد دخول الثورة الإيرانية مرحلتها الراديكالية عقب استيلاء الحرس الثوري الإيراني على السفارة الأمريكية في٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ واحتجاز (٦٦) موظفاً من الرعايا الأمريكان.

فضلاً عن أن الصين، وجدت أن هدفها الاستراتيجي الطويل المدى يقتضي إيجاد تعاون مستقر وودي مع قوى إقليمية كبرى وذات أهمية اقتصادية مهمة تقع في منطقة إستراتيجية حيوية، لكنها ارتأت أن ذلك لا يمكن تحقيقه على حساب تقويض دافع الصين التنموي، أي ينبغي أن تنقل القيود على علاقات الصين بإيران إلى الممثلين الإيرانيين بالبراعة الدبلوماسية وبطريقة لا تثير تذمر القادة الإيرانيين الجدد، باعتبار ذلك ليس في خدمة مصالح الصين، حتى أن حكومة بكين تخلت على ما يبدو عن فكرة تفادي التزامل اللصيق بإيران، كونه يعيق الصين نحو تطبيع دورها الدولي الخاص، أي أن الصين سعت باندفاع إلى صداقة إيران في ظل النظام الجمهوري الإسلامي منذ عام١٩٧٩، فالمصالح الجيوسياسية استمرت في حمل الصين إلى الانحياز للنظام الإيراني الحيوي، تماماً كما انحازت له في عهد الشاه المخلوع، نظراً للمخاوف الصينية من المحاولات السوفيتية من استغلال الوضع في إيران- **ولا سيما العداء الإيراني _الأمريكي على خلفية أزمة**

احتجاز إيران للرهائن الأمريكان في السفارة الأمريكية بطهران- مما يفقد الصين الشراكة مع إيران[١٨].

ومن هذا المنطلق، اعترفت حكومة بكين بالحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة **مهدي بازركان**، ففي برقية وجهتها الصين إلى إيران جاء فيها: "**فليستمر نمو العلاقات الودية بين إيران والصين على أسس مبادئ التعايش، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر، وتحقيق المساواة والفائدة المتبادلة، ولتشهد الصداقة التقليدية بين الشعبين تطوراً جديداً**"[١٩].

يفهم من ذلك أن الثورة الإيرانية عمّقت من طبيعة العلاقات بين البلدين، ففي المجال الاقتصادي، أدت تلك الثورة إلى تغير جذري في معايير التجارة والاستثمار مع الصين، إذ من غير الممكن المقارنة بحركة التجارة بين الدولتين قبل الثورة، فقد أسهمت السلع الرأسمالية الصينية في خلق فرص عمل جديدة في إيران، وكان هذا أحد أهم الأهداف التي وضعها قادة الثورة في إيران نصب أعينهم، فمن بين خصائص عملية التنمية الإيرانية رفع مستوى الاستثمار، وتقليل الاعتماد على القطاع الزراعي نسبياً أيضاً، وهو ما أضفى أهمية أكبر على مسألة إيجاد فرص عمل أكثر في القطاع الصناعي[٢٠]. ففي٢١نيسان/ابريل١٩٧٩ نجح سفير الصين لدى إيران **جياو رويو** أثناء لقاءه مع المسؤولين في الحكومة الإيرانية وفي مقدمتهم **مهدي بازركان** رئيس الوزراء الإيراني، في تفسير رغبة بكين لتطوير العلاقات بين البلدين على أسس مبادئ التعايش السلمي، فبدأت في ضوئها الزيارات الرسمية الصينية المتكررة إلى طهران التي عبّرت عن اهتمام الصين لسيادة واستقلال إيران ولتحويل الأخيرة إلى دولة مزدهرة اقتصادياً وتجارياً[٢١].

وعليه اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في عقد الثمانينات من القرن العشرين بما يمكن وصفه بـــ النموذج التنازلي أي بوضع الأفكار العامة ابتداءً ثم الدخول في التفاصيل، فحكومة طهران الجديدة عمدت إلى إحالة الكثير من القطاعات الاقتصادية الكبيرة إلى كيانات إسلامية تقوم بمهامها كمؤسسات حكومية مفككة التنظيم لا تخضع لقيد أو التزام، وتسببت الحرب العراقية – الإيرانية منذ اندلاعها في عام١٩٨٠ إلى تعاظم الحاجة لفرض السيطرة المركزية اقتصادياً وتخصيص الموارد، أما الصين فكانت تسلك اتجاهاً معاكساً نحو نظام اقتصاد السوق، فألغت احتكارات التجار المركزية التي شاعت في عهد ماو تسي تونغ، ومضت أكثر فأكثر إلى تنظيم اقتصادها تأسيساً على قوى السوق، فلجأت الشركات الصينية إلى عقد لقاءات مع المسؤولين الإيرانيين للاتفاق على المشاريع التي يُراد تنفيذها[٢٢]. وتحديداً بعد زيارة **جيا شي** نائب وزير العلاقات الخارجية الاقتصادية والتجارة الصيني وعلى رأس وفد اقتصادي إلى طهران خلال المدة٣٠كانون الأول/ديسمبر–٥ كانون الثاني/يناير١٩٨٢، إذ بدأ التعاون الاقتصادي بين البلدين يأخذ طابعه المؤسسي، لا بل أضحى القوة المحركة للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وكان أول اتفاق في ذلك العام يقتضي إرسال (٣٠) خبيراً في شؤون المياه للمساهمة في تصميم سد ضخم يقام في جنوب إيران، فضلاً عن إرسال الصين (٢٦) زورقاً للصيد وأكثر من (٨٠٠) عامل لتعزيز صناعة الصيد الإيرانية، وقد رحبت الحكومة الإيرانية ترحيباً كبيراً في هذين المشروعان[٢٣].

وابتداءً من عام١٩٨٤ شرعت الصين في تنفيذ مشاريع بناء في إيران منها مشاريع صناعية استمرت حتى عام١٩٨٨، واشتملت تلك المشاريع على بناء مصانع لتعليب الأسماك وتربية الروبيان بمقدار إجمالي بنحو (٢٥) مليون دولار[٢٤]، كما تواصل التعاون بشراء إيران (٣٦) سفينة صيد صينية [٢٥]، وفي مجال إقامة مشاريع كهربائية، بحيث توالت تلك المشاريع في عام١٩٨٩ التي تم من خلالها إبرام (١٩) عقداً بقيمة إجمالية بلغت نحو (٦٦،٧٤) مليون دولار في

مجال توليد الطاقة الكهربائية والحرارية والكهرومائية، والطاقة الذرية، وتصميم السدود والمعادن غير الحديدية والجيولوجية والتعدين، وكذلك الصناعات الخفيفة[٢٦].

وفي أعقاب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، توسع نطاق التعاون الاقتصادي بين إيران والصين، ففي منتصف آب/أغسطس١٩٨٨، توجه **كي هواي يوان** وزير الخارجية الصيني آنذاك بزيارة إلى إيران، موضحاً رغبة بكين في الاستعداد للتعاون مع إيران لإنجاز مشاريع الإعمار في فترة ما بعد الحرب، ثم توجه **شنغ زيان لن** وزير الصناعة الخفيفة الصيني وعلى رأس وفد إلى طهران أجرى خلالها محادثات مع الطرف الإيراني بشأن إعادة إعمار ما بعد الحرب[٢٧]وبالمقابل ترأس **حميد مير زاده** وزير التجارة الإيراني وفداً إيرانياً إلى الصين ضم مندوبين عن وزارت التجارة والمالية والمعادن والصناعة والزراعة والتربية والتعليم، مؤكداً رغبة إيران في إعادة تأهيل اقتصادها لتوسيع المصالح والمنافع المتبادلة [٢٨]، فتم في منتصف عام١٩٨٩ عقد اتفاقيات تجارية بلغت بنحو (٦٠٠) مليون دولار[٢٩] .

فمن الجدير بالذكر أن نهاية الحرب بين العراق وإيران، كانت بمثابة فرصة جديدة للصين من اجل المشاركة في إعادة بناء اقتصادي على نطاق واسع، وبصفتها مجهز للأسلحة وتقنيات الدفاع الإيراني، وقد تجسد ذلك من خلال زيارة **تيان جي يون**، نائب رئيس مجلس الدولة الصيني لإيران في عام١٩٨٩، التقى فيها بالإمام **الخميني**، الذي أكد للمبعوث الصيني بقوله:" **نفضل التعاون والتعامل مع البلدان التي أمتنا لا تؤوي تجاهها ذكريات مريرة** [٣٠]. في الوقت الذي شهد فيه هذا العام نمواً سريعاً للاقتصاد الصيني، مما اقتضى زيادة إلى حد كبير من حاجة الصين إلى الأسواق والاستثمار والطاقة، وبالمقابل كانت إيران في حاجة إلى مشترٍ يُعوّل عليها بالنسبة لمنتوجاتها في مجال الطاقة، فحاولت تسييس العلاقات التجارية مع الصين، من خلال رسالة وجهها آنذاك وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولايتي** إلى الحكومة الصينية جاء فيها:"**إن التعاون الثنائي بين إيران والصين هو بلا شك ذو فائدة في الحفاظ على السلام الإقليمي، ولاستقرار الأمن الآسيوي، وكذلك في الحفاظ على السلام العالمي**"، ثم أثنى في حينه **الرئيس الإيراني علي خامنئي**(مرشد الثورة الإيرانية حالياً) على ما ذكره الإمام الخميني بقوله : "**إننا نفضل التعاون مع الصين التي ليس لها مع الشعب الإيراني ذكريات سيئة**"[٣١].

أرست العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في مطلع عام١٩٩٠ على أسس تجارية أشد متانة، حين اتفق الجانبان على نقل التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي من نظام تصفية الحسابات فعلياً إلى نظام الدفع النقدي وعلى زيادة حجم الإعتمادات المالية التي توفرها الصين دعماً للتوسع الحاصل في مجالات التعاون الثنائية[٣٢]. فمن الناحية التجارية بلغ التبادل التجاري بين البلدين في عام١٩٩٠ حوالي (٣١٤) مليون دولار، ثم تضاعف بعد ثلاثة أعوام أي في عام١٩٩٣ ليصل إلى (٧٠٠) مليون دولار[٣٣]،حينما أبرمت إيران مع الصين اتفاقاً على مستوى البنوك، إذ اقترض بنك **سيبا** الإيراني مبلغ مالياً بقيمة (٥٠) مليون دولار لدعم صادرات عدد من المؤسسات الإيرانية المملوكة للدولة، وكان هذا أول قرض رسمي تمنحه الصين لإيران، وقد تم تمديد فترة القرض (عشرة أشهر) بعد الاحتكام على العطاءات الأخرى لتنفيذ مشاريع بنيوية في إيران، منها تشييد مصنع للأسمنت تصل الطاقة الإنتاجية للواحد (٧٠٠) طن يومياً وبقيمة إجمالية بلغت بنحو (١١٠) مليون دولار[٣٤] من خلال قرضين منحته الصين لإيران، الأول بمبلغ (١٥٠) مليون دولار خُصص لمشروع مترو طهران، والثاني بقيمة (١٢٠) مليون دولار لغرض إعادة تأهيل وبناء

مصانع للأسمنت في تموز/يوليو١٩٩٣[٣٥]. وفي الشهر والعام نفسه تم الاتفاق بين الجانبين على بناء محطة توليد كهربائية في إيران بطاقة (٣٠٠) ميغاواط، وكذلك لإقامة مصفاة للكبريت[٣٦].

أما القطاع الزراعي، فيأتي في المرتبة الثانية على أجندة التعاون الإيراني- الصيني، ففي تشرين الأول/اكتوبر١٩٨٤ توجهت وزيرة الزراعة الصينية **هي كانغ** إلى إيران ، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ الثورة الإيرانية، ولكن نتيجة لحاجة إيران الملحة إلى توسيع قطاع الصناعة، لم يكتب للقطاع الزراعي دور فعّال في العلاقات الإيرانية-الصينية إلا في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٣ حينما قدمت الصين أثناء زيارة **شانغ يانشي** نائب وزير الزراعة الصيني إلى طهران، مساعدتها لإيران في مجالات صيد الأسماك وتربية النحل والروبيان، وأسفرت زيارة نائب وزير الزراعة الصيني إلى طهران في المدة المذكورة على إبرام اتفاقية تقتضي تبادل البلدين سلالات وأصناف حيوانية، وثمة تقارير تحدثت عن مسؤولين إيرانيين أعربوا عن شديد اهتمامهم بالإنجازات التي حققتها الصين في القطاع الزراعي[٣٧]، وفي مطلع عام١٩٩٥ وفرت الصين أساليب إنتاج السكر في إيران من خلال المضخات الكهربائية وأجهزة التحكم التي استخدمت في عملية إرواء حقول قصب السكر[٣٨].

ومع حلول عام١٩٩٦ تم إنجاز ثلاثة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران طاقة كل منهما (٣٢٥) ميغاواط وبقيمة تصل إلى (٢،٦) مليون، فضلاً عن مشاريع خصصت وارداتها لصناعة السفن التجارية، وتأهيل البعض الآخر الذي تضرر من جراء الحرب بين العراق وإيران، وقد تراوحت قيمة السفن التي ابتاعتها طهران من الصين وإعادة ترميمها خلال المدة ١٩٩٧-١٩٩٨ بنحو (٧٠٠-٨٠٠) مليون دولار[٣٩]. وفي عام١٩٩٩ توصلت حكومتا طهران وبكين إلى اتفاقية تنص على قيام مصنعين صينيين ببناء خمس ناقلات نفط ضخمة بسعة (٣٠٠) ألف طن [٤٠]، لا بل وفّر بنك التصدير والاستيراد الصيني في آذار/مارس٢٠٠٠ اعتماداً مالياً قدره (٣٧٠) مليون دولار لتغطية تكاليف التصدير والتأمين[٤١]، وفي آب/أغسطس من العام نفسه تسلمت إيران أولى هذه الناقلات التي بُنيت في ميناء داليان الصيني[٤٢].

أما قطاع النقل فكان له أهمية هو الآخر كميدان من ميادين التعاون بين إيران والصين، ففي أيار/مايس١٩٩٢ وعقب زيارة لنائب وزير المواصلات الإيراني إلى بكين، وقّع نائب وزير سكك الحديد الصيني أثناء زيارته إلى طهران مع الجانب الإيراني في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مد خطوط جديدة للسكك الحديد، بما في ذلك خط طوله (٢٩٥)كم يربط بين الشبكات الإيرانية وشبكات دول آسيا الوسطى [٤٣].

وأثناء زيارة **هان شوبن** وزير سكك الحديد الصيني إلى طهران لمدة استغرقت خمسة أيام٥-١٠أيار/مايس١٩٩٦ تم افتتاح الخط الذي يربط بين مدينتي مشهد وتدزن الإيرانية مع مدينة تجن في تركمانستان، وتوقيع مذكرة تفاهم بشأن زيادة التعاون في هذا المجال. وفي هذا الصدد ذكرت وكالة شينخوا الصينية للأنباء في تقرير لها أن هذا الخط الجديد سيتيح أمام الصين منافذ جديدة إلى الخليج العربي عبر إيران، وأخرى إلى البحر المتوسط عبر تركيا[٤٤].

تواصل التعاون في هذا المجال في الأعوام الثلاثة الأولى من القرن الواحد والعشرين، ففي حزيران/يونيو٢٠٠٣ ابلغ وزير النقل الإيراني **احمد خرم** السفير الصيني في طهران **ليو شنيتاغ**، أن المسؤولين الإيرانيين قرروا تركيز اهتمامهم بشكل كبير على قطاع النقل، من خلال توسيع شبكة سكك الحديد والطرق السريعة، فأبدى السفير الصيني اهتماماً اكبر للتعاون في هذا المجال، من خلال مساهمة الشركات الصينية في استكمال عملية التنمية الاقتصادية في إيران، وقد نُفذت

اغلب تلك المشاريع في نهاية عام٢٠٠٤ التي اشتملت سكك حديد لنقل الركاب وشحن البضائع، وشق طرق جديدة شمال وغرب طهران، فضلاً عن إنشاء سبع مطارات، وموانئ تجارية ضخمة من ضمنه ميناء شابهر الذي كان يعتزم تحويله إلى ميناء عملاق، بحيث أعلن وزير النقل الإيراني المذكور أن المحادثات بين إيران والصين أسفرت عن توصلهما إلى اتفاق بخصوص استثمار يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار في هذا القطاع خلال فترة لا تتجاوز الأعوام الثلاثة من مطلع القرن الحالي[٤٥]. وفيما يلي جدول للمشاريع الاقتصادية الصينية في إيران للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٤:

لعام	نوع المشروع	الموقع	القيمة	التفاصيل
١٩٨٨	تصميم وتصنيع معدات لمصافي النفط ومحطات توليد الكهرباء والموانئ	—	—	خطاب تفاهم
=	تصنيع ١٨ قارب صيد	—	—	تكنولوجيا منقولة من الصين
=	٣ مصانع لتعليب الأسماك	—	—	إجمالي الإنتاج اليومي٧٠ طن
=	بناء سد ومحطة كهرمائية	كرخة، محافظة خوزستان	—	الخدمات الفنية لمرحلة التشييد الثانية
=	بناء حواجز إسمنتية ومعدنية	—	—	تكنولوجية صينية
١٩٨٩	بناء مساكن	—	—	بتقنيات وخدمات هندسية صينية
=	بناء سد ومحطة كهرومائية	محافظة الأهواز	—	—
=	محطات توليد الكهرباء وتصنيع الأجهزة الهندسية	—	—	—
=	مشروع مشترك لتصميم وبناء محطتين حراريتين لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٠٠ ميغاواط	محافظة كرمان	—	—
=	تصنيع معدات تكرير السكر	—	—	—
=	مصنع للورق	—	—	الإنتاج اليومي ٥٠ طن
=	التعاون في مجال الجيولوجيا والتعدين	مدينة بافق	—	مذكر تفاهم
=	معدات لتنفيذ مشروع حزمة الأشعة الأيونية	—	٢١٠ ألف دولار	معهد تشينخو الصيني للفيزياء
=	أربع محطات لتوليد الكهرباء بطاقة ١٢٥ ميغاواط	محافظة جيلان	—	
١٩٩١	مصهر للزنك	محافظة يزد	—	—
=	معدات استخراج وخدمات هندسية	—	—	مذكرة تفاهم لنقل التكنولوجيا
=	مصنع للنحاس ومعامل اسمنت	خاتون آباد	—	الإنتاج ٢٠٠ ألف طن سنويا
=	أعمال التصميم والخدمات الهندسية والتصنيعية	—	—	تأسيس شركات مشتركة
١٩٩٢	معمل للزنك	منطقة قشم للتجارة الحرة	—	١٠ آلاف طن سنويا
١٩٩٢	إنشاء قطار أنفاق وشبكة			
١٩٩٣	إنشاء ١١ معمل للاسمنت	—	١١٠ مليون دولار	شركة CITIC
=	شراء ٤ سفن بحمولة ٢٢ ألف طن لنقل البضائع	—	—	—
١٩٩٣-١٩٩٥	منظومة سكك حديد	شهد تجن	—	مذكرة تفاهم
١٩٩٥	معامل اسمنت ومصنع للزجاج	—	—	—
=	محطة حرارية لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٢٥ ميغاواط	اراك	—	—
=	منظومة قطار أنفاق	طهران	٥٧٣ مليون دولار	شركة CITIC وشركة NTIEX
=	إنشاء ٤ محطات حرارية لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٢,٦ ميغاواط	—	٢٤٠ مليون دولار	شركة شوان دونجفانج
=	إنتاج قصب السكر	—	—	نقل أساليب الإنتاج الصينية
١٩٩٦	محطتان حرارية وكهرمائية	١٢٨كم جنوب غرب طهران	—	١٠,٣٢٥ ميغاواط لارواء ١٢٣ ألف هكتار
=	محطة حرارية لتوليد الكهرباء بطاقة ٣٢٥ ميغاواط	—	—	شركة كهرباء شنغهاي
١٩٩٩	مد خط سكك حديد	طهران-كرج	—	توسيع مترو الأنفاق باتجاه الغرب بطول ٤١كم
٢٠٠٠	مد خط سكك حديد	طهران	٥٠٠ مليون دولار	توسيع منظومة قطار الأنفاق
٢٠٠١	تصنيع معدات السكك الحديد	طهران- هشتهرد	١٠٠ مليون دولار	نقل معدات التصنيع إلى إيران
٢٠٠٣	مد خط سكك حديد	اصفهان-شيراز	—	مذكرة تفاهم
٢٠٠٤	بناء طريق سريع ونفق	طهران-شالوس	—	—
=	بناء محطة توليد الكهرباء	الأهواز	—	٦٠٠ ميغاواط لسقي ١٨٥ ألف هكتار

المصدر: John W. Garver, China &Iran Ancient partners in a post-Imperial world, (London-2006)

وفي٢٥ نيسان/ابريل٢٠١٠، وأثناء اللقاء الذي جمع وزير المالية الإيراني **شمس الدين حسين** مع نظيره الصيني **شيه نيوي** ومن خلال مؤتمر القمة الدولي للبنك الاستثماري العالمي الذي عقد في الولايات المتحدة، اقترح الوزير الصيني سلسلة من مشاريع سكك الحديد التي تربط قلب إيران مع آسيا الوسطى، وربط الصين مع إيران عبر كازاخستان وازبكستان وتركمانستان[٤٦]. وفي محاولة لتعميق علاقات النقل بين البلدين، التقى وزير النقل الإيراني **حميد بهبهائي** مع

نظيره الصيني **ليوتشي جيون** في حزيران/يونيو ٢٠١٠ وناقشا سبل استخدام سكك الحديد الإيرانية للاتصال بها مع دول أوروبا[٤٧].

ويُعّد مشروع مترو الأنفاق أو قطار الأنفاق في طهران واحد من ابرز المشاريع الاقتصادية بين إيران والصين، إذ تعود فكرة المشروع منذ عهد الشاه المخلوع إلا أن أحداث الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية أوقفت العمل في إنجازه، وتشير المصادر إلى أن الأجزاء التي نُفذت منه أصبحت أثناء الحرب تستخدم كملاجئ يُحتمى بها من القنابل، وحالما عم السلام ووصول **علي اكبر هاشمي رافسنجاني** لرئاسة السلطة في إيران عام١٩٨٩إعاد بناء هذا المشروع، ففي عام١٩٩٠، وقعت إيران اتفاقية مع شركة الاستثمار الصينية(**CITIC**) لبناء نظام مترو مخطط له حديثاً في طهران[٤٨].

وابتداءً من عام١٩٩٥ وأثناء زيارة نائب شركة التأمين الشعبية الصينية إلى إيران للمدة(١-٨) أيار/مايس، ومباحثاته التي أجراها مع المسؤولين الإيرانيين بشأن مشروع مترو طهران، تعهدت الشركات الصينية بعملية إكماله بمستوى عال، فخصصت له تلك الشركات مبلغاً قدره (٣،٢) مليار دولار بطول(٩٦) كم[٤٩] وتم تدشين المشروع في عهد الرئيس الإيراني الأسبق **محمد خاتمي** في شباط/فبراير ٢٠٠٠[٥٠] ولا سيما عقب الزيارة التي قام بها الأخير إلى بكين في مطلع العام نفسه واتفاقه مع المسؤولين الصينيين على ترسيخ ودعم التعاون بين البلدين[٥١]

وبعد أن عّبر المسؤولون الإيرانيون عن رضاهم حيال نوعية الأداء ووتيرته منها كلمة ألقاها وزير الداخلية الإيراني في آذار/مارس٢٠٠٣ ، الذي وصف مشروع مترو طهران بأنه أنموذج يُقتدى به في ميادين التعاون الأخرى بين الدولتين [٥٢].أبرمت إيران مع الصين ومن خلال شركة شمال الصين **Norinco** للصناعات عقداً ضخماً في أيار/مايس٢٠٠٤ بقيمة (٨٣٦) مليون دولار لبناء خط جديد بطول(١٩) كم[٥٣].

كما تعهدت إيران والصين في١٧ آذار/مارس٢٠٠٢وذلك أثناء زيارة وفد صيني برئاسة **وو يي** عضو مجلس الدولة الصيني إلى طهران لمدة استغرقت(٥) أيام، ببذل المزيد من الجهود لتنمية علاقات الصداقة والتعاون بينهما في المجال التجاري والاقتصادي، إذ رحب الرئيس الإيراني الأسبق خاتمي بالوفد الزائر قائلاً : "**إن إيران تولي اهتماما لتنمية العلاقات مع الصين بوصفها دولتين ذات حضارة عريقة وقدمتا إسهامات هائلة للبشرية**"، وأعرب عن أمله في أن يحقق البلدين تنمية وتعاون بشكل متواصل، وهذا ما أكده له رئيس الوفد الزائر بقوله : "**إن الصين على استعداد لزيادة تنمية التعاون الاقتصادي مع إيران من أجل تعميق علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين البلدين**"، وقد ترأس الأخير مع رئيس هيئة الأداء والتخطيط الإيراني **محمد ستاريفار** وناقشا بالتفصيل المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري، وتعهد باستكشاف السبل والإمكانيات لتعزيز الروابط الاقتصادية الثنائية، إذ تجدر الإشارة إلى أن الروابط التجارية بين إيران والصين شهدت زيادة سريعة في عام٢٠٠٢ [٥٤] .

وفي ما بعد توجه الرئيس الصيني **جيانغ تسه مين** إلى طهران ٢٠ نيسان/ابريل٢٠٠٢، في زيارة رسمية أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الإيراني الأسبق خاتمي الذي رحب بدوره بزيارة نظيره الصيني وذلك في قوله : "**إن الشعب الإيراني يكن مشاعر عميقة للشعب الصيني، وأن إيران تعلق أهمية خاصة في الحفاظ على العلاقات مع الصين**"، **وحول العلاقات الاقتصادية والتجارية، أشار الرئيس الصيني إلى أن بلاده وإيران حققا أهمية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأن الاقتصاديات الثنائية مكملة لبعضهما البعض بشكل كبير، وأن بلاده مستعدة لتعزيز**

التبادلات في مجال التعاون في قطاعات التنمية على أسس المساواة والمصلحة المتبادلة" [٥٥]. وقد نجم عن الزيارة توقيع عقد بين الدولتين تضمن على ست اتفاقيات للتعاون الاقتصادي [٥٦].

ومن اجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إيران والصين، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل في عام٢٠٠٣ إلى حوالي(٥،٦) مليار دولار، مقارنة عما كان عليه في عام٢٠٠٢ الذي بلغ نحو(٣،٣) مليار دولار، وأخذ بالتزايد بحدود(٦) مليارات دولار في عام٢٠٠٤، واستناداً إلى وكالة مهر للأنباء الإيرانية، فإن التبادل التجاري بين إيران والصين قد ارتفع في الأشهر الثمانية الأولى في عام٢٠٠٥ بنسبة (٤٤%) [٥٧]. إذ بلغت قيمة التجارة بين البلدين بنسبة تتراوح (١٠،١) مليار دولار، مقارنة بنسبة(٣٣%) في عام ٢٠٠٤[٥٨] وقد أشارت مصادر أخرى إلى أن التبادل التجاري بين البلدين ارتفع في عام٢٠٠٥الى(١١) مليار دولار [٥٩].

ولتوسيع التعاون التجاري بين البلدين عُقد في مدينة شنغهاي الساحلية شرق الصين في٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٥ ملتقى دراسات فرص الاستثمار بين إيران والصين في الصناعات الصغيرة، وشارك في الملتقى رئيس غرفة التجارة والصناعة في إيران **علي تقي خاموشي**، ورئيس غرفة إيران والصين **أسد الله عسكر أولادي** وأربعون ممثلاً عن الشركات والتجار الإيرانيين لبحث كيفية توسيع الاستثمار بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين إيران والصين والتسهيلات التي يمكن توفيرها في هذا المجال[٦٠].

في عام٢٠٠٦، بلغت قيمة التجارة بين الدولتين(١٢) مليار دولار، ومصدر آخر ذكر(١٤) مليار دولار، وكان من المتوقع أن تصل إلى(٢٠) مليار دولار في عام٢٠٠٧، إذ تعهدت الصين باستيراد بعض السلع غير النفطية من إيران فاستوردت بقيمة(٢) مليار دولار[٦١] . بينما أكد مصدر آخر، أن مؤشرات حجم التجارة الإيرانية–الصينية ازدادت في عام٢٠٠٧ بنسبة(٢٧%)، ووصلت إلى(١٥) مليار دولار، بحيث أصبحت الإستراتيجية الصينية تهدف إلى العمل على تشجيع كبرى شركاتها الوطنية في البحث عن فرص الاستثمار في مشاريع البحث والإنتاج فيما وراء البحار من اجل تأمين رأس المال لها، والاتفاقيات من حيث القروض المُيسرة، وذلك من اجل الحصول على العقود التجارية المطلوبة، وقد ركزت في ذلك على إيران[٦٢]، باعتبار أن الصين اللاعب الخارجي المهمين في الاقتصاد الإيراني، وأكبر شريك تجاري بدلاً من الاتحاد الأوروبي [٦٣].

وخلال الاجتماع الثالث عشر للجنة الاقتصادية بين إيران والصين، الذي يتألف من ثلاث لجان من التجارة والمصارف والصناعات والمناجم، والذي عُقد بطهران في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٨، وقعت الخارجية الإيرانية مع وزير التجارة الصيني ثلاث مذكرات تفاهم لتوسيع التعاون الاقتصادي[٦٤] ، بحيث وصل حجم التجارة في عام٢٠٠٨ إلى نسبة(٣٥٪) بقيمة بلغت (٢٠) مليار دولار، مقارنة بعام ٢٠٠٧[٦٥].

ومع حلول عام٢٠٠٩، أصبحت الصين الشريك التجاري الأهم بالنسبة إلى إيران، فالمؤشرات الاقتصادية تؤكد على الفارق السريع في العلاقات التجارية بين البلدين، إذ وصل حجم التبادلات الثنائية إلى (٢١،٢) مليار دولار، ومصدر آخر ذكر انه وصل إلى قيمة(٢٢) مليار دولار، في حين أكد مصدر آخر انه بلغ نحو(٢٧) مليار دولار قياساً بـــ (١٤،٤) مليار دولار قبل ثلاثة أعوام أي منذ عام ٢٠٠٦[٦٦] ووفقا للبيانات الصينية، استوردت الصين في عام٢٠٠٩ نحو (٣،١٢) مليار دولار قيمة السلع غير النفطية الإيرانية، مما جعل من إيران ثاني اكبر سوق للصادرات الآسيوية إلى الصين[٦٧]. ومن بين تحركات مهمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، أنشئ مركز التجارة الإيراني الدائم في مدينة شنغهاي الصينية عام٢٠٠٩[٦٨] .

وفي ١٥-١٦حزيران/يونيو ٢٠٠٩، اجتمع الرئيس الإيراني السابق **محمود احمدي نجاد** مع نظيره الصيني **هو جين تاو** أثناء انعقاد قمة **منظمة شنغهاي للتعاون(SCO)** في مدينة ايكاترينبرج الروسية، بعد مدة وجيزة من الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات الإيرانية في طهران، ذكر الرئيس الصيني أن "**طهران وبكين يُساعدان بعضها البعض لإدارة التطورات العالمية لصالح شعوبهم، بالرغم من المواقف الدولية التي تتعرض لها إيران من المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي**"[٦٩].

وأشار الرئيس الإيراني السابق احمدي نجاد في لقاء صحفي عام٢٠١٠ إلى انه يمكن تصعيد حجم التجارة بين إيران والصين إلى (١٠٠) مليار دولار في غضون خمسة أعوام، والاستثمار في مشاريع مشتركة بقيمة تصل إلى (٢٠٠) مليار دولار، وأضاف بقوله : "**أن التعاون بين البلدين من شأنه يمنع الأعداء من وضع العراقيل في طريق التنمية بين البلدين، وأن النظام الإمبريالي هو عدو لإيران والصين الذي يقف في وحدة التنمية بينهما**"[٧٠] . وفيما يلي معدل ارتفاع الواردات الصينية من ايران للمدة(٢٠٠١-٢٠١٠):

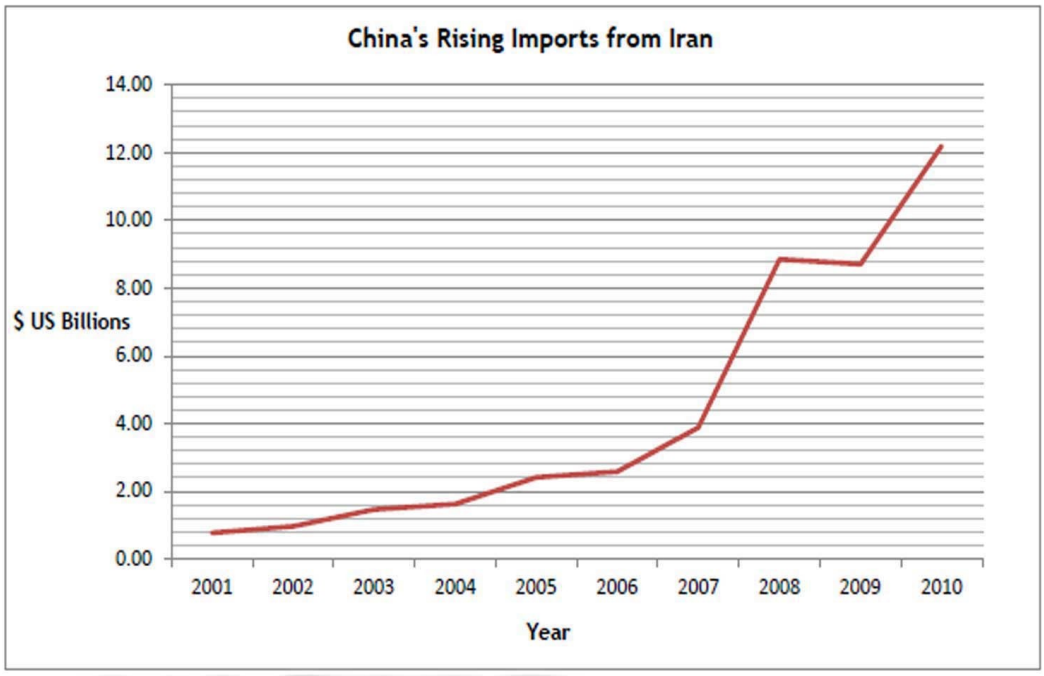

Source: Barbara Slavin Iran Turns to China, Barter to Survive Sanctions Novmber 2011

ثانياً : التعاون في مجال الإمدادات النفطية والغاز الطبيعي

ما من شك، انه بمقدور الاقتصاد وبخاصة قطاع النفط، أن يكون قاطرة رئيسة لدفع العلاقات الدولية نحو تغليب المصالح والحوار والتعاون المتبادل، لتجاوز الخلافات وتقليصها وولوج آفاق جديدة من تنامي تطور العلاقات نحو الأفضل أو ربما العكس. والنفط بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ومكانة في العلاقات التبادلية بين كثير من الدول وبين إيران، التي تُعّد أهم الدول المُصدّرة للنفط على مستوى العالم، وثاني دولة في احتياطي الغاز الطبيعي[٧١]بنحو(٢٩،٧) تريليون متر مكعب، واحتياطات نفطية مؤكدة تقدر بنحو(١٣٦،١٥٠)

مليار برميل [٧٢] فإنه يحتل مكانة وأهمية ومرتكز أساس في العلاقات التبادلية والتعاون بين إيران والصين، فمنذ عام١٩٥١ اعترفت الصين بحركة تأميم النفط الإيراني التي قادها في حينها رئيس الحكومة الإيرانية محمد مصدق، وبدأت صادرات النفط الإيرانية تدفق إلى الصين منذ ستينات القرن العشرين، ولكن بكميات ضئيلة بسبب سيطرة الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية على النفط الإيراني والأرباح التي تنتج عنه، إذ كانت حاجة الصين للنفط من إيران منخفضة جداً في ظل نظام شاه إيران، فضلاً عن سياسات الشاه نفسه نتيجة ميوله غير المحدود للغرب حتى عام١٩٧٩، كما أن العلاقات الإيرانية – الصينية قامت في الأساس على معادلة تبدو بسيطة وتكاد أشبه بمقايضة السلع والخدمات الصناعية الصينية مقابل النفط والغاز الطبيعي من إيران، وهذه المبادلة التي تبدو اعتيادية تختلف جذرياً عن غيرها من المبادلات التجارية بين الدول بسبب تداعياتها المباشرة على النظام الدولي[٧٣].

وأكدت مصادر أخرى أن إستراتيجية الصين في مسألة النفط اعتمدت على المزاوجة بين الاستثمار المالي وزيادة الترابط الاقتصادي مع الدول النفطية، على أساس أن في ذلك تمتين للروابط الاقتصادية والعلاقات السياسية، بما يسمح بضمان تدفق إمدادات النفط إليها [٧٤].

فخلال العامين ١٩٨٨–١٩٨٩، وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، حرصت إيران على إقامة علاقات مع الصين في مجال الإمدادات النفطية، فتوجه وفد من وزارة الطاقة الإيرانية إلى الصين في آب/اغسطس١٩٨٩، كونه يصب في مصلحة إيران بالدرجة الأساس وبوصفه المكسب الذي تعتمد عليه لتسديد الديون المالية من جراء تزويد الصين لإيران بالأسلحة خلال حرب الأخيرة مع العراق. بمعنى أن النفط له دور مهم وبارز في موقع العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين، فالأخيرة لا تحتاج الأولى فقط للمحافظة على تدفق النفط من الخليج العربي، ولكن أيضاً بوصفها عقدة في طريق الحرير الجديد الذي يربط الخليج العربي وبحر قزوين وآسيا الوسطى بالصين، ومن هذه الشبكة الآسيوية لأمن الطاقة، تحتاج الصين إلى سلسلة من خطوط الأنابيب، بما في ذلك خط الأنابيب من إيران وباكستان، والوصلة الداخلية بين إيران وتركمانستان التي تحتوي على وصلة برية مباشرة بين إيران والصين. [٧٥].

بحيث ظلت معادلة النفط الإيراني في مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية، هي المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني من ناحية، وما تحتله وتؤديه التكنولوجيا من دور مهم في السياسة الخارجية الإيرانية من ناحية أخرى، فتوجه وزير النفط الإيراني إلى الصين في ٢–٥ تشرين الأول/اكتوبر١٩٨٩. وبالجانب المقابل، تتضح حقيقة أن الدبلوماسية والمواقف السياسية الصينية ترتكز على مصادر النفط في إيران، أو تنتهج الصين ما يعرف بدبلوماسية النفط التي ترمي إلى توثيق العلاقات مع الدول النفطية التي يتم استيراد النفط منها، وتتمركز هذه الدبلوماسية حول إيران.[٧٦]. إذ إن الأساس الذي تقوم عليه الشراكة الاقتصادية بين إيران والصين هو وفرة مصادر الطاقة التي تمتلكها إيران إزاء تنامي متطلبات حاجات الصين إليها، ولذلك أصبحت الأخيرة فيما بعد المستهلك الأكبر للنفط الإيراني[٧٧].

فقد تضاعفت واردات الصين من إيران في تسعينات القرن العشرين، إذ يرجع الاهتمام المتزايد في التعاون بين إيران والصين في مجال النفط والطاقة منذ عام١٩٩١ حينما حرصت الصين أثناء زيارة وزير الطاقة **يانغ شانجكون** إلى طهران، على المشاركة في تطوير الثروات النفطية الإيرانية. ومنذ بداية عام١٩٩٢ كانت إيران المُحّول الرئيس للصين في مجال ضمان إمدادات الطاقة، ولا سيما زيارة وزير الصناعة والتعدين الإيراني إلى بكين في

آذار/مارس من العام نفسه[٧٨] بحيث عُدّت إيران ثالث اكبر مصدر للنفط إلى الصين[٧٩] ومصادر أخرى أشارت بأنها ثاني اكبر مُوّرد [٨٠].

ففي عام١٩٩٣، أصبحت الصين مستورداً مهماً للنفط الإيراني، وذلك حينما تدهور مستوى علاقاتها وبشكل سريع مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص قضايا حقوق الإنسان والمطالبة بتايوان، ورأت أن العواقب ستكون وخيمة على واردات الصين من النفط، وهو ما قد يؤثر على صادراتها النفطية، ولذلك فإن كلاً من إيران والصين كانا بمثابة شريكين طبيعيين في إقامة أمن طاقة قوي، التجهيز بالنسبة إلى إيران والطلب بالنسبة للصين، إذ أن الدولتين غلبت عليهما ثقة متبادلة من العزم على مقاومة الضغوط الأمريكية لوقف تصدير النفط الإيراني، فكان ذلك الأساس الاستراتيجي وراء توسيع العلاقة فيما بينهما من اجل تصدير كميات كبيرة من السلع والخدمات الهندسية ومحطات الطاقة الحرارية وأنواع مختلفة من المصانع مثل تنقية السكر، ومصانع السيارات والذخائر مقابل النفط والمعادن الإيرانية[٨١].

فاستهلاك الصين للنفط تجاوز إنتاجها المحلي في عام١٩٩٣، وازدادت الواردات بشكل سريع خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٥ [٨٢] فالطلب الصيني الشديد والمتزايد على الطاقة اقترن مع الاحتياطي الكبير للنفط والغاز الطبيعي الذي تمتلكه إيران، الأمر الذي جعل رابطة الطاقة إحدى أهم الركائز الأساسية في العلاقات الإيرانية – الصينية [٨٣].

أصبح التعاون في مجال الطاقة جوهر السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران، إذ بدأت الصين في عام١٩٩٥ باستيراد كميات كبيرة من النفط الخام من إيران[٨٤] ففي أيار/مايس١٩٩٥ توجه **وانغ تاو** رئيس شركة نفط الصين الوطنية بزيارة إلى إيران للمشاركة في مؤتمر النفط العالمي، وأثناء محادثاته التي أجراها مع **غلام رضا أغا زادة** وزير النفط الإيراني السابق، عّبر عن اهتمامه ليس فقط بزيادة مشتريات النفط من إيران فحسب بل التعاون في مجالات التنقيب عن النفط، وحفر الآبار وتوريد معدات الإنتاج [٨٥].

ومن الأهمية إبانة أن سياسة الاحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة ضد إيران، ومن ثم **قانون داماتو** الذي أصدرته إدارة الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** عام١٩٩٦ الذي فرض عقوبات شديدة على الشركات الأجنبية والأفراد التي كانت تستثمر ما يزيد على(٢٠) مليون دولار في تطوير النفط والغاز في إيران، فإنه بالرغم من كونه قد أدى إلى حد كبير في عرقلة قدرة إيران في تطوير وتوسيع قدراتها الإنتاجية، إلا أنه كان بمثابة مكسباً بالنسبة إلى الصين، فالصين نظراً لاهتمامها في حاجة إيران اكتشاف احتياطاتها الكبيرة من النفط، وإعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية – الإيرانية، فإنها واصلت عرضها على حكومة طهران لأعمال التنقيب المشتركة من تطوير حقول نفط وغاز جديدة، وتأملت الصين الاستفادة من سوق النفط الإيراني على الأمد البعيد، وقد أسفر ذلك توقيع البلدين في عام١٩٩٧ التعاون بخصوص البحث والتنقيب عن النفط من خلال المباحثات التي أجراها وزير النفط الإيراني أغا زاده في بكين مع **زهو يونجكانغ** مدير عام شركة نفط الصين الوطنية خلال المدة ١٨-٢٦ أيار/مايس من ذلك العام[٨٦].

وفي عام١٩٩٨ قامت شركة **Shengli oil company** إحدى فروع شركة **Sinopec** الوطنية الصينية للنفط بنقل مجموعات كاملة من التجهيزات الخاصة من معدات حقول النفط المصنعة في الصين إيران، فمن بين الأمور التي أكدت عليها الصين، أنها لم تكن تخطط لأن تكون

المشتري الأكبر للنفط الإيراني، وإنما شريكاً في التطوير المشترك لمصادر الثروة النفطية الإيرانية التي لم تكن بمستوى المطلوب بالنسبة للتقنية الصينية [٨٧].

وهذا ما منح الصين الثقة من لدن إيران، بحيث اتفقت الأخيرة أثناء زيارة نائب وزير النفط الإيراني إلى بكين في آب/اغسطس١٩٩٩ على توقيع عقد مع شركة **Royal Dutch Shell** الصينية بقيمة (٨٥٠) مليون دولار، من اجل إعادة بناء الحقول النفطية الإيرانية التي كانت قد تضررت بفعل الحرب بين العراق وإيران، وذلك لتبرير استثمارها الخاص في حقول النفط والغاز الإيرانية، كما جرى الاتفاق على عقد لشراء خمسة ناقلات نفط خام عملاقة صينية[٨٨].

وقد شهد عام٢٠٠٠ تطوراً آخر في مجال التعاون النفطي بين البلدين، فعقب زيارة رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى الصين خلال المدة ٢٧-٢٩ كانون الثاني/يناير، وكذلك زيارة مماثلة لنائبه في٢٤ شباط/فبراير-٢ آذار/مارس من العام نفسه،، حصلت شركة نفط الصين الوطنية ففي آب/أغسطس من العام نفسه على عقد بقيمة (٨٥) مليون دولار، وتضاعفت القيمة إلى(١٥٠) مليون دولار، ولمدة عامين لحفر (١٩) بئر في حقول للغاز الطبيعي جنوب إيران، وإقامة محطات تكرير النفط في مدينتي طهران وتبريز وفي شمال البلاد، وتقديم التقنية والمعدات اللازمة لزيادة إنتاج الحقول إلى (٨٦٠) مليون متر مكعب من الغاز يومياً [٨٩].

وفي أيلول/سبتمبر٢٠٠٠، عقدت شركة النفط الوطنية الإيرانية- **Iranian International Oil Company(INOC)** وشركة البتروكيماويات الصينية اتفاقاً للتنقيب عن النفط والغاز في قطاع كاشان-اردستان على بعد (٢٠٥) كم في محافظة أصفهان جنوب العاصمة طهران، فضلاً عن تجديد الصين ثلاثة مصاف إيرانية للنفط [٩٠] .

كما أدت الصين دوراً بارزاً في مشروع إيراني كبير في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي لمصادر الطاقة حول بحر قزوين والذي أطلق عليه مشروع **كروس- CROS**، إذ إن الصين تدرك الامتداد الجغرافي الذي يربط بين أكبر منطقتين مهمتين في العالم بالنسبة إلى الثروة النفطية وهما بحر قزوين والخليج العربي، كما أن تعاون الدول المتشاطئة على بحر قزوين وهي كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان مع إيران لتصدير النفط والغاز من خلال استخدام الأراضي الإيرانية، سيكون الخيار الأمثل لتطوير الموارد النفطية لتلك الدول والاستغلال الأفضل لإمكانيات السوق في المنطقة، فضلاً عن أن المراكز المهمة لإنتاج النفط الإيراني تقع في الجنوب ذات الغالبية السكانية والمراكز الصناعية، لذلك فإن حاجتها إلى الوقود والمصافي تقع في الشمال، وعليه أخذت شركة البتروكيماويات الصينية توقيع عقد مع إيران في عام٢٠٠١ بقيمة (١٥٠) مليون دولار يتضمن أعمال الهندسة والتصميم والإنشاء، وشراء مستلزمات التفريغ النهائي للنفط في ميناء **(نكا)**على ضفاف بحر قزوين شمال إيران، إلى جانب زيادة قدرة المصافي الإيرانية للتعاطي مع نفط بحر قزوين ذي نسبة البارافين العالية في مدينة تبريز الكبيرة وفي مدينة رهاجيز بالقرب من طهران[٩١].

كما وقعت شركة البتروكيماويات الصينية وشركة النفط الوطنية الإيرانية في مطلع عام٢٠٠١ اتفاقية أخرى بقيمة (١٣) مليون دولار، للتنقيب عن النفط في مدينة زوارة بمحافظة كاشان الإيرانية، وبحلول عام٢٠٠٢ كان لدى شركة نفط الصين الوطنية خمسة طواقم من خبراء الزلازل في إيران، وهو اكبر عدد في أي من الدول النفطية المصنعة لطواقم التنقيب التابعة لهذه الشركة، وبذلك شقت الصين طريقها عبر عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه في إيران[٩٢].

وبالرغم من تفاقم أزمة البرنامج النووي الإيراني بين طهران وواشنطن، وتحديداً منذ عام٢٠٠٢ نتيجة اكتشاف مواقع إيرانية تجرى فيها نشاطات نووية، ولم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن ذلك لم يمنع الصين من مساعيها في الحصول على عقود نفطية من إيران، فبعد الانتهاء من الموعد النهائي بين حكومتي طوكيو وطهران في حزيران/يونيو٢٠٠٣ نتيجة عوامل سياسية ومالية وفنية، فسخت إيران عقد اتفاقيتها مع اليابان نتيجة تردد الأخيرة في التزامها بموعدها بالاتفاقية التي يعود تاريخ إبرامها بين الجانبين منذ منتصف عام٢٠٠٠ بشأن قيام الشركات اليابانية في تطوير حقل ازاديجان النفطي العملاق إلى الغرب من الأهواز الذي اكتشفته إيران منذ عام١٩٩٩[٩٣].

دفع هذا الإجراء حكومة بكين إلى أن تحل محل اليابان، ولا سيما التصريح الذي أدلى به وزير النفط الإيراني أغا زاده لوسائل الإعلام، إذ جاء فيه:" **بما أن الموعد النهائي لإتمام المحادثات مع اليابان قد انتهى بنهاية حزيران/يونيو٢٠٠٣، فقد غدا بإمكاننا إبرام عقد مع دول أخرى تتوفر لديها الرغبة في القيام بأعمال التطوير بإيران**"[٩٤] .

وهذا بطبيعة الحال حفز حكومة بكين بشكل كبير، إذ توجه **موو شولنغ** رئيس شركة ساينوبك للبتروكيماويات الصينية، وعلى رأس وفد إلى إيران للمدة ٦-٨ تموز/يوليو٢٠٠٣ لإجراء محادثات مع حكومة طهران بشأن التعاون الطويل الأجل في مجال الطاقة وابلغ رئيس الوفد أثناء التقائه مع وزير النفط الإيراني المذكور، أن شركته لديها الرغبة الشديدة في التعاون المشترك لتطوير مشاريع نفط وغاز عملاقة في إيران [٩٥].

وبعد مداولات حكومية، توجه **مهدي حسين** رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى بكين في٢٧ آب/أغسطس٢٠٠٣ لإجراء محادثات مع نظيره الصيني **مافوكاي**، لتطوير الحقول النفطية الإيرانية، منها حقل ازاديجان الشمالي وحقل بارس الجنوبي، وقد باشرت شركات نفطية صينية وبالاشتراك مع شركة سوناغول الأنغولية في أعمال التنقيب بعد أن تم توقيع عقد مع إيران بقيمة (٧،٥) مليار دولار لتطوير الحقلين المذكورين [٩٦]. بحيث أن الصين استوردت (٢٢٦) مليون طن من النفط عام٢٠٠٣، (١٣%) جاء من إيران[٩٧]. وفيما يلي جدول واردات الصين من النفط الخام الإيراني للمدة ١٩٩١-٢٠٠٣:

العام	طن متري	دولار
١٩٩١	٥٥،٠٠٠	٧،٦٤١،٠٠٠
١٩٩٢	١١٤،٩٩٠	١٥،٥٧٤،٠٠٠
١٩٩٣	٦٧،٨٦٠	٩،٥١٣،٠٠٠
١٩٩٤	٦٩،١١٩	٨،٧١٥،٠٠٠
١٩٩٥	٩٣١،١٠٥	١٢١،٣١٧،٠٠٠
١٩٩٦	٢،٣١١،١٠٥	٣٣٧،٠٧٢،٠٠٠
١٩٩٧	٢،٧٥٦،٧١٨	٤١٨،٤٠٩،٠٠٠
١٩٩٨	٣،٦١٩،٩٨٩	٤١٤،٩١٥،٠٠٠
١٩٩٩	٢١٩،٣،٩٤٩	٥١٩،٨٣٨،٠٠٠
٢٠٠٠	٧،٠٠٠،٤٦٥	١،٤٦٤،٠١٨،٠٠٠
٢٠٠١	١٠،٨٤٧،٠٠٨	٢،٠٦٨،٧٦٠،٥٢٢
٢٠٠٢	١٠،٦٢٩،٨٦٥	١،٩٠١،٩٨٦،٠٠٠
٢٠٠٣	١٢،٣٩٣،٨٣٤	٢،٨٦٦،٠٨٥،٦٣٥

المصدر: ***John W. Garver, China &Iran Ancient partners in a post-Imperial world,(London-2006).***

وعقب توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣ الذي يقضي بإجراء مراقبة دولية أكبر على برنامجها النووي المثير للجدل والريبة، عقدت إيران

في١٨شباط/فبراير ٢٠٠٤ اتفاقيات مع اتحاد الشركات اليابانية للنفط، وقد عدّت حكومة طهران بأنها خطوة إيجابية في الحصول على قوة آسيوية أخرى تنخرط في هذا الاتجاه، وأن الصين سوف تحصل بلا أدنى شك على حزمة كبيرة من هذه الصفقات [٩٨].

فبعد إرساء عقد تطوير حقل ازاديجان على اليابان، وقعت شركة **زوهاي زنرونج** الصينية في آذار/مارس٢٠٠٤، مع إيران لشراء (٢،٥) مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال- **LNG** سنوياً وبقيمة (٢٠) مليار دولار ولمدة (٢٥) عام ابتداءً من عام ٢٠٠٨ [٩٩]. وتلا ذلك في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه قيام مجموعة ساينوبك الصينية للنفط بإبرام اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية على شراء (٢٥٠) مليون طن من الغاز سنوياً ولمدة (٣٠) عاماً بقيمة (٧٠-١٠٠) مليار دولار [١٠٠]. وقد سميت تلك الاتفاقية بـ **صفقة القرن** لضخامتها، كما أطلق عليها بمذكرة التفاهم للتعاون النفطي على المدى البعيد، وقد وقعها عن الجانب الإيراني وزير النفط **بيجان نامدار زانجانيه**، وعن الجانب الصيني **ماكاي** رئيس اللجنة الصينية للتنمية والإصلاحات، وتنص هذه المذكرة على التعاون المشترك بين إيران والصين في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات، وتعزيز التعاون الثنائي في قطاع الطاقة وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون على المدى البعيد في هذا القطاع [١٠١]. كما وتضمن الاتفاق أيضا أن تتولى شركة البتروكيماويات الصينية استثمار وتطوير حقول نفطية في يادافاران في جنوب غرب إيران، والذي تقدر احتياطاتها بنحو (١١٨) مليون برميل نفط إلى(٣) مليارات برميل وبقيمة (٢) مليار دولار و (٨٥،٥) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مقابل أن يكون للشركة حقوق شراء (١٥٠) ألف برميل يومياً من النفط الخام، وبأسعار السوق بعد بدء تشغيل تلك الحقول النفطية [١٠٢].

وتشير مصادر أخرى إلى أن التقديرات الإيرانية بشأن الاحتياطات النفطية في حقول يادافاران تقدر بـ (١٨،٣) مليار برميل و (١٢،٥) تريليون قدم مكعب من الغاز التي من الممكن استخراج منها (٣،٢) مليار برميل من النفط، و (٢،٧) تريليون قدم مكعب من الغاز، حسب ما أشارت إليه وكالة الأنباء الصينية شينخوا، إذ ذكر المسؤولين في شركة **Royal Dutch Sell** التي عملت كمستشار فني لشركة البتروكيماويات في حقول يادافاران، بأن الشركة الصينية تسعى إلى الحصول على حصة (٢٠%) من الحقل[١٠٣].

كما تشير الدلائل إلى أن حقول يادافاران سوف تقطع شوطاً طويلاً باتجاه تلبية الطلب الصيني المتصاعد بشدة على النفط، وفي الوقت نفسه، ذكر وزير النفط الإيراني أعلاه، أن إيران كانت وستبقى أكبر مزود نفط للصين[١٠٤].حتى أن **علاء بروجردي** الرئيس السابق للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، رأى أن اتفاقية إيران والصين في مجال الغاز الطبيعي تعد منعطفاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين[١٠٥] والجدول الآتي يوضح تطور حقول الطاقة الإيرانية وتكلفتها التي أسهمت في انجازها الشركات النفطية الصينية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٦:

العام	اسم المشروع	اسم الشركة	القيمة بالدولار
تشرين الأول/اكتوبر٢٠٠٤	حقل يادافاران	شركة ساينوبيك النفطية الوطنية الصينية	مليارين
حزيران/يونيو٢٠٠٦	حقل غرب إيران	شركة ساينوبيك النفطية الوطنية الصينية	مليار20
كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦	حقل غاز بارس الجنوبي	شركة نفط الصين الوطنية	مليار16

المصدر: **Kenneth Katzman**, Iran Sanctions, CRS Report RS20871, July 16, 2012

وتُعّد تلك التطورات المثيرة دلالة كذلك على إعادة فتح طريق الحرير للطاقة بين إيران والصين، الذي كان ينظر إليه إلى حد كبير على انه ضربة قاصمة لسياسات الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة **جورج ووكر بوش الابن– Gorge W. Bosh** التي كانت تهدف إلى شل حركة الدول الأخرى عن طريق فرض العقوبات ضد إيران، كما تبين أن الجانبين الإيراني والصيني اتفقا على إنشاء مصنع يقوم بتكثيف الغاز الطبيعي في ميناء بندر عباس، وبطبيعة الحال تولت شركة البتروكيماويات الصينية استثمار ذلك(١٠٦).

ومع وصول الرئيس الإيراني احمدي نجاد إلى زمام السلطة عام٢٠٠٥ حث على تحفيز الآمال الخاصة بقيام الصناعة النفطية على تأمين التعاون الفني مع كبار أقطاب النفط الدوليين معولاً على التعاون الإيراني– الصيني في مجال تطوير حقول الآبار النفطية الإيرانية (١٠٧).فواصل الجانبان الإيراني والصيني ابتداءً من مطلع عام٢٠٠٦، العمل على تطوير التعاون في مجال النفط والغاز، ففي١٨ شباط/فبراير منه تم افتتاح ملتقى التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة وذلك في جزيرة كيش جنوب إيران، وبحث الملتقى آفاق التعاون في ذلك بحضور الخبراء النفطيين ومدراء الشركات العامة في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة الحديثة، وشرح **غلام رضا منوجهري** المدير التنفيذي لشركة **بتروماس** الإيرانية محاور التعاون بين البلدين في ذلك الشأن، مشيراً إلى مزايا الشرق الأوسط في مجالات مصادر الطاقة مثل النفط والغاز، وكذلك حاجة الصين إلى واردات النفط بالنظر إلى النمو المتصاعد لاقتصادها، وطلب تعاون البلدين في سياق عملية تقدم باستمرار(١٠٨).

وبالرغم من أن الصين تُجاري السياسة الدولية العامة للولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها الخارجية، وكذلك المستوردون الأوروبيون الرئيسون للطاقة، إلا أنها كانت ترغب في تحدي واشنطن بشأن ما تعده هيمنة منفردة (١٠٩) وعليه وقعت شركة البتروكيماويات الصينية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية في تموز/يوليو٢٠٠٦ عقداً بقيمة (٢،١٧) مليار دولار، وتذكر مصادر اخرى بقيمة (٢،٨٤) مليار دولار من أجل توسيع طاقة مصفى آراك الإيراني، في الوقت الذي كانت إيران تجري مفاوضات مع شركات نفط صينية أخرى تعمل خارج اليابسة، من أجل تطوير حقل غاز بارس الشمالي، إذ إن هذه الشركة مقابل تطويرها لذلك الحقل يكون بإمكانها بيع الغاز الطبيعي المسال خلال مدة(٢٥) عاماً(١١٠). فإيران وحسب تقدير خبراء الاقتصاد في العالم تحتاج إلى (١٦٠) مليار دولار خلال الربع القادم من القرن الواحد والعشرين من أجل تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة لديها وبمساعدة من الصين(١١١)، بالرغم من ما أشار إليه الخبراء أنفسهم بأن الصين نفسها تفتقر إلى القدرات الفنية الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث البنية التحتية لقطاع النفط الإيراني من أجل زيادة صادرات الطاقة (١١٢) بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ضد إيران في نهاية تموز/يوليو٢٠٠٦ على خلفية الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب، وهذا ما دعا إيران إلى زيادة قدراتها الإنتاجية للنفط وإلا تعرضت لخسارة يومية في طاقتها في الإنتاج، وهو ما أكده **محمد هادي ينجاد حسينيان** النائب السابق لوزير النفط الإيراني للشؤون الدولية بقوله : "**إذا لم تسيطر الحكومة على استهلاك المنتجات النفطية في إيران، وإذا لم يتم انجاز المشاريع اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية للنفط وحماية الآبار النفطية وخلال مدة عشرة أعوام فإنه سوف لن يكون هنالك أي تصدير للنفط**" (١١٣)، وأضاف حسينيان بقوله : "**إن العديد من البنوك الأوربية والتي كانت قد قبلت بتمويل بعض المشاريع الخاصة بالصناعة النفطية قامت مؤخر بإلغائها**"(١١٤).

بعد ذلك وتحديداً في نهاية عام٢٠٠٧، وبصورة غير متوقعة، وعندما كان صدى العقوبات الدولية ضد إيران يتردد عالمياً، أعلنت مجموعة شركات ساينوبك للبتروكيماويات الصينية الوطنية، أن المستثمرين الأجانب على استعداد للدخول في استثمارات كبيرة في إيران من خلال التوقيع على اتفاق بقيمة (٢) مليار دولار لتطوير حقل يادافاران النفطي الإيراني[١١٥]. إذ إن أول ما أعلن عنه الاتفاق، إن إيران ترغب في مقاومة الضغوط الأمريكية لعزل إيران، وخنق صناعتها في مجال الطاقة تدريجياً، وذكر احد الخبراء الاقتصاديين في مجال النفط أن هذا الاتفاق هو بذاته تجاري، وسوف لا تشعر الصين بالقلق بشأن التوترات السياسية الحاصلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية[١١٦] .

بمعنى أن إيران والصين يتمتعان بعلاقات واسعة بالرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي ضد إيران منذ عام٢٠٠٦، فمع استمرار تلك العقوبات في عام٢٠٠٨، كثف البلدان من التعاون في مجال الطاقة، إذ وقعت شركة البتروكيماويات الصينية للنفط مع شركة النفط الوطنية الإيرانية صفقة بقيمة (١،٧٦) مليار دولار سنوياً لتطوير حقل نفط ازاديجان الإيراني الذي تقدر طاقته الإنتاجية بأنها تزيد عن (٧٥)ألف برميل من النفط يومياً[١١٧].

ومصادر أخرى أشارت أن الزيادة الإنتاجية للحقل نفسه وصلت إلى (٤٠٨) ألف برميل من النفط يومياً في العام نفسه، مما دعا الشركتين الإيرانية والصينية للنفط إلى تجديد العقد بكلفة وصلت إلى (١٥،٨) مليار دولار سنوياً[١١٨]. مما جعل من إيران خلال المدة(٢٠٠٨-٢٠١٠) ثالث اكبر مصدر للنفط إلى الصين بعد المملكة العربية السعودية وانغولا[١١٩].

في كانون الثاني/يناير٢٠٠٩، عقدت شركة البتروكيماويات الوطنية الصينية للنفط مع الشركة الوطنية الإيرانية صفقة بقيمة(١،٧٦) مليار دولار لتطوير حقل نفط غرب إيران، وكذلك حقل ازدايجان الشمالي[١٢٠]. وفي آذار/مارس من العام نفسه، وقعت إيران والصين على صفقة أخرى للغاز الطبيعي المسال بقيمة (٣،٢) مليار دولار، إذ جرى الاتفاق في إيران على بناء خط أنابيب لاستخراج نحو (١٠) مليون طن من الغاز في المرحلة الثانية عشرة من العمل في حقل جنوب مدينة فارس الإيرانية[١٢١].

وقد برزت الصين على أنها الرابح الأكبر، إذ أن مصالحها في مجال أمن الطاقة أظهرت بأن إيران أزاحت المملكة العربية السعودية عن موقعها كأكبر مصدر للطاقة، وذلك حينما عقد ممثلي شركة البتروكيماويات الصينية للنفط مع شركة النفط الوطنية الإيرانية في بكين في أيار/مايس ٢٠٠٩ اتفاقاً بقيمة (٤،٧) مليار دولار[١٢٢]ومصادر أخرى ذكرت (٥) مليار دولار لتطوير المرحلة الحادية عشرة من مجموعة ٢٤ مرحلة تطوير التي يتكون منها حقل بارس الجنوبي في إيران للغاز الطبيعي المسال، إذ أن هذا الحقل الذي تتشاطره إيران مع دولة قطر يقدر احتياطيه من الغاز الطبيعي بنحو (١٤) تريليون متر مكعب، وهو ما يكفي لسد حاجة أوروبا من الغاز الطبيعي لحوالي ربع قرن[١٢٣].

وقد تم بالفعل تصميم المشروع لإنتاج ما يقرب (٢) مليار متر مكعب من الغاز المسال و(٧٠) ألف برميل يومياً من الغاز المكثف، التي أقامته شركة البتروكيماويات الصينية للنفط بعد انسحاب شركة **Total** الفرنسية للطاقة، وهذا بكل تأكيد يُعّد مكسباً حققته شركة النفط الوطنية الإيرانية، فحسب ما ذكره مسؤولون إيرانيون إن شركة النفط الفرنسية تأخرت في توقيع الاتفاق النهائي مع شركة النفط الوطنية الإيرانية من اجل تطوير المرحلة (١١) من حقل بارس الإيراني ولمدة طويلة منذ عام٢٠٠٤، وأكدوا أن السبب إلى حدٍ كبير يعود إلى الضغوط الأمريكية التي

أجبرت الشركة الفرنسية أعلاه على الانسحاب تطبيقاً لقرارات العقوبات الدولية ضد إيران، إذ ألزمت الشركات الأوروبية بامتناعها عن التعاون مع إيران، مما أتاح الفرصة للأخيرة مجال اكبر لجذب الشركات الأجنبية لا سيما الشركات النفطية الآسيوية للعمل في مشاريع كبيرة من اجل التغلب على العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها [١٢٤].

لكن ثمة معلومات أفادت أن تلك الشركات النفطية وبخاصة الصينية مثل **SINOPEC,CNOOC,ZHENRONG** تباطأت على مضض في تنفيذ اتفاقاتها مع الجانب الإيراني، وان ذلك على الأرجح يعود إلى وجود اتفاق داخل أروقة الأمم المتحدة يقضي بعدم معاقبة الشركات الصينية بشأن استثماراتها في إيران للاعوام٢٠٠٨-٢٠٠٩، مشيرة إلى أن تلك الخطوات الصينية في التقليل من التعاون مع إيران يمكن فهمها على أنها خطوات تكتيكية من اجل التخفيف من حدة التوترات بين إيران والغرب على خلفية الملف النووي الإيراني، وان حكومة بكين تسعى بذلك إلى الحفاظ على ديمومة تعاونها الاقتصادي مع إيران، من اجل تخطي تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران[١٢٥] .

على أية حال وقعت شركة النفط الوطنية الإيرانية في٣ آب/أغسطس٢٠٠٩ مع شركة البتروكيماويات الوطنية الصينية للنفط عقداً بقيمة (٤٠٧) مليار دولار ، لتطوير استخراج الغاز الطبيعي من حقل بارس، بعد أن تخلت عنه شركة توتال الفرنسية للنفط[١٢٦] . وقد نقل الإعلام الإيراني الرسمي في الشهر نفسه، أن وفداً إيرانياً توجه إلى الصين ووقع اتفاقات تصب في تقديم خطط لصالح إيران، إذ تم بموجبها انخراط الصين في تنفيذ برنامج بقيمة (١٣٠) مليار دولار من اجل تطوير القدرة التكريرية للمصافي الإيرانية، منها صفقة بقيمة (٣) مليارات دولار لتوسيع مصفى عبادان، والقيام ببناء مصفى جديد عند مضيق هرمز، على أن يتم العمل بتلك المشروعات لمدة تستغرق ثلاثة أعوام لإكمالها، أي إلى نهاية عام٢٠١٢ [١٢٧].

كما نقلت التقارير الواردة من بكين، بأن شركات النفط التي تديرها الدولة في الصين ضمنت مساهماتها في مجال استكشاف وحفر حقول النفط الإيرانية. ووفقاً لتقرير نُشر في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، الذي صدر في تموز/يوليو٢٠٠٩، أن إيران دعت الصين لبناء سبعة مصاف نفطية جديدة، وسلسلة من المشاريع الاقتصادية بقيمة (٤٢،٨) مليار دولار من اجل تطوير وبناء مشاريع نفط كبيرة كان قد عرضه الوفد الإيراني الزائر إلى بكين على المسؤولين الصينيين، ونقلت أيضاً **International Gas Report** التي تصدر في الولايات المتحدة، انه خلال الربع الثاني من عام٢٠٠٩ فقط حققت الشركتان الإيرانية والصينية للنفط مكاسب تقدر بنحو (١٤،٦) مليار دولار في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومعظم ذلك في إيران، إذ تُعد الأخيرة المُصدّر الثاني والأكبر للصين بالنفط الخام خلال الخمسة أشهر الأولى من عام٢٠٠٩، وتظهر المعلومات الصادرة عن السلطات الصينية أن واردات الصين من إيران بلغت نحو (٥،٤٨،٠٠٠) برميل يومياً وهو ما يشكل حوالي (٥،٢) مليار من الواردات الكلية للصين والتي تبلغ (٣،٦١٠٠٠) برميل في اليوم خلال المدة نفسها[١٢٨]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر منه، تم توسيع هذا الرقم إلى(٦،٥) مليار دولار لتمويل مشاريع تكرير النفط في إيران[١٢٩]. إذ صدرت إيران للصين في عام ٢٠٠٩ بشكل إجمالي بقيمة وصلت إلى(٢٣،١) مليون طن متري من النفط الخام، أي بنسبة تُقدّر بنحو(١١،٤%) من واردات الصين النفطية[١٣٠].

وتشير المصادر أيضاً، إلى أن الصين تقوم بإكمال أنبوب نقل غاز عبر كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان والذي يمكن أن يمتد إلى إيران بما سيتيح نقل صادرات الغاز الطبيعي بنحو(٣٠) مليون برميل خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١١[١٣١].

وأوضح وزير الخارجية الإيراني السابق منوشهر متكي في شباط/فبراير ٢٠١٠، أن الصين حريصة للانضمام إلى خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان والهند بمشروع عرف بخط أنابيب **Iran , Pakistan , India Line - IPII**[١٣٢]، وهو ما دفع المدير العام لشركة النفط الوطنية الإيرانية **جانزشهناز سيف الله** إلى القول بأن اتفاقات جديدة سوف يتم عقدها بين إيران والصين في المستقبل القريب بمبلغ مقداره (٥٠) مليار دولار[١٣٣] .

وبالرغم من قرار العقوبات الذي فرضه مجلس الأمن الدولي ضد إيران في ٩حزيران/يونيو ٢٠١٠ ، إلا أن حكومة بكين وجدت انه من غير الممكن أن تتخلى عن تعاونها في مجال النفط مع إيران، في الوقت الذي أكدت فيه الأخيرة أن الصين شريك استراتيجي مهم، بدلالة أن الرئيس الإيراني السابق احمدي نجاد توجه على رأس وفد من المسؤولين بزيارة رسمية إلى بكين في١١ حزيران/يونيو من العام نفسه، أي بعد يومين مباشرة من صدور القرار المفروض على بلده[١٣٤] تم على أثرها عقد اتفاق كصفقة أولية بين الشركتين النفطيتين الإيرانية والصينية في آب/أغسطس٢٠١٠ بقيمة (٤) مليار دولار لزيادة الإنتاج في حقول النفط كما جاء في صحيفة **Financial Times** في أيلول/سبتمبر٢٠١٠ [١٣٥].

وهكذا تبين أنه على مدى تسعة وثلاثين عاماً من العلاقات الدبلوماسية، ازداد التعاون بين إيران والصين في العديد من المجالات، وبخاصة القطاعات الاقتصادية والتجارية والطاقة، والتكنولوجيا الفنية والعلمية والبنية التحتية الصغيرة والثقيلة والتعاون الصناعي. بحيث وصفت إيران الصين بأنها شريك اقتصادي قوي في مجال الاستثمار لتطوير وتحديث الاقتصاد الإيراني وبخاصة في مجال الطاقة، فإيران تنظر إلى الصين بوصفها القوة الاقتصادية التي يمكن أن توازي القوة الاقتصادية الأمريكية على الصعيد العالمي وفي الشرق على وجه التحديد. فضلاً عن ذلك، يبدو أن المسؤولين الإيرانيين يميلون إلى الاعتقاد بأن مصالح الصين مرتبطة بشكل وثيق مع إيران[١٣٦].فوفقاً إلى مصدر حكومي إيراني أفاد فيه أن (١٦٦) شركة صينية حضرت معرض النفط الإيراني بطهران في نيسان/ابريل٢٠١١ [١٣٧]. ووقعت الصين اتفاقية مع إيران بقيمة(٢٠) مليار دولار في أيار/مايس من العام نفسه، لتعزيز التعاون الثنائي في قطاع الصناعة والتعدين الإيراني، كما أعلن قادة البلدين في عام٢٠١٢عن (٦) خطط صناعية لمضاعفة التجارة السنوية التي تراوحت ما بين(٣٠-٤٠) مليار دولار، ومن المؤمل أن تصل إلى(١٠٠) مليار دولار بحلول عام٢٠١٦[١٣٨].

خاتمة واستنتاجات

خلال ما تم عرضه بشأن العلاقات الإيرانية – الصينية في المجال الاقتصادي توصلت الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها في ما يأتي:

١- يبدو أن هناك بعداً براغماتياً في العلاقات الاقتصادية الإيرانية–الصينية، فالمسؤولون الإيرانيون يجدون أن الصينيين يتعاملون مع إيران بطريقة عصرية وعلمية فعّالة بقدر ما تطمح له إيران من رغبات واسعة في تطوير تنميتها الاقتصادية، أما المسؤولون الصينيون فإنهم يجدون الإيرانيين يتعاملون مع الصينيين بعقلية تتسم بقدر كبيرٍ من المساواة، وأنهم أكثر استعداداً لاستيعاب احتياجات الصين في مجال الطاقة تحديداً.

٢- حرص إيران على تطوير علاقاتها مع الصين عبر إنشاء لجنة للتجارة مع الصين تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية، وتأمل في إقامة علاقات ثنائية من واقع مؤسساتي متُجسد في لجنة اقتصادية مشتركة تسعى إلى توثيق التعاون في مجالات الطاقة والتسويق، والخدمات الفنية ذات الارتباط المباشر في مجال الصناعة.

٣- يمكن وصف العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالشراكة والمنافسة في آن واحد، فالأولى تعني التحدي السلمي للنظام العالمي الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن الصين أسهمت في هذا التحدي كشريك رئيس مع إيران لتنفيذ مشاريع ساهمت في تطوير قطاعات كانت إيران في حاجة ماسة إليها، وتتبع الصين في الوقت نفسه مسارين متوازيين احدهما النظر في مصالحها الخاصة مع مراعاة المتطلبات الوطنية الأخرى، والآخر الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي. أما الثانية كمنافس، فإن شراكة إيران مع الصين يمنح إيران دوراً ريادياً على النحو الذي يتضارب مع المحاولات الأمريكية بشأن إضعاف إيران، من خلال فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية دولياً ضدها على خلفية الأزمة بين إيران والغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني.

هوامش البحث ومصادره:

(1) John W. Garver, China &Iran Ancient partners in a post-Imperial world,(London-2006), p. 21.
(2) Ibid, pp.21-22, p.24.
(3) Ibid, pp.24-25.
(4) Ibid, p.25.
(5) Abbas Massoudi, China: A Land of Marvels,(Tehran-1973), pp. 12-13.
(6) Garver, op. cit., p34.
(7) "Iran's Rafsanjani, Delegation Continue PRC Tour, FBIS-CHI, Jun. 27, 1985, p.1.
(8) Fan Hongda, China's Policy Options towards Iran, ,(Xiamen University-2010),http://mideast-shisu.edu.cn/850257bf_blcf_49a0_bef7_47ca
(9) Garver, op. cit., p70.
(١٠) مصطفى اللباد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية–الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية، مقال متاح على الرابط الآتي: http://www.siironline.org/a/abwab/derast/460.htm
(11) Hongda, op. cit. ;China's Foreign energy policy towards Iran, The Newsletter,No.62,2012.
(12 Garver, op. cit., p.18.

(13) Jamshid Nabavi, A Commentary on Relations between Iran and the People's Republic of China,(Tehran-1975), pp.127 -129.
(14) Ibid, p.130.
(15) Garver, op. cit.,p.73.
(16)Ibid,pp.77-84.
(17)A. H. Abidi, China, Iran and the Persian Gulf,(Paris-1982),p166.
(18) Rouhollah K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East,(London-1986), p.26.
(19) Garver, op. cit., p.96.
(20) Vice President Cited on Relations with China."TT, May.25,1995.
(21) Garver, op. cit.,p.92.
(22)Ibid, p.92.
(٢٣) من أرشيف وكالة أنباء شينخوا الصينية في عام ١٩٨٨، متاحة على موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية الالكترونية.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه.
(27) Fars News Agency, Aug.16,1988.
(28) Mehr News Agency. Sep.20,1988.
(٢٩) من أرشيف وكالة أنباء شينخوا الصينية في عام ١٩٨٩، متاحة على موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية الالكترونية.

(30) Mohamed Bin Huwaidin, *China's Relations with Arabia and the Gulf*, (Routledge-Curzon- 2002), pp. 165-172.

(31)A. Bajun, Iran's Current Economic Situation and Sino- Iranian Trade Relations,(New York-1995), pp.66-68.
(32) Willem Van Kemenade, Iran's Relations and the West Cooperation and Confrontation in Asia, Netherlands Institute of International Relations, Clengendael Diplomatic Studies Programme,2009, p. 107.
(٣٣) حسين علي باكير، العلاقات الصينية الإيرانية والملف النووي الإيراني، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/853901/D81%
(34) Kemenade, op.cit., p.119; Garver, op. cit., p.364.
(35)) Garver, op. cit., p.364.
(36) Ibid, p.366.
(37) Ibid,p.381.
(38) Ibid,pp.381-382.
(39) Ibid,p.363.
(40) Ibid,p.365.
(41) Ibid,p.384.
(42) Ibid ,pp 384-385.
(43) Mehr News Agency. Dec.21,1992.
(٤٤) من أرشيف وكالة أنباء شينخوا الصينية في عام١٩٩٦، متاحة على موقع صحيفة الشعب اليومية الصينية الالكترونية.
(45) Garver, op. cit., p.385.
(46) youah Freemark," China promotes Its Transcontinental ambitions with Massive Rial plan, The Transport politic",March 9,2010, http://www. transport politic.com/2010/03/09/ China- promotes Its Transcontinental ambitions
(47)Iran, China Discuss Rial Cooperation, Mehr News Agency, June 9,2010.

(48) Rashida Hameed, Sino-Iran Relations Current Developments and Future Scenario, http://ips.org.pk/pakistan-and-its-neighbours/104

(49) "China-Made Subway Fulfills Iranian Dream", http://www.iranrxpert.com/2004/ subway13june.htm

(50) "Iran News Subway Constructed by China open to trffic",http://english.peopledaliy. com.cn

(51) China's foreign energy policy toward Iran, http:// www.iias.nl /sites/default/files/ llAS_NL62_27.pdf

(52) "Massive Metro Line Deals Inked with Iran", http://english.peopledaliy.com.cn
(53)Ibid;

حسين بنانج، إيران تحتمي بسور الصين، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=5097&lang

(٥٤) خليل حسين، العلاقات الإيرانية– الصينية: رائحة النفط وطعم التكنولوجيا، مقال متاح على الرابط الآتي :

http://www.middle-east-online.com/?id=33872;

احمد السمان، الحصار التكنولوجي والتوجه الخارجي الإيراني، مختارات إيرانية(دورية شهرية مصرية تصدر عن مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية– الأهرام)، العدد (٢٨)، تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٢.

(٥٥) رئيسا الصين وإيران يناقشان العلاقات الإيرانية الصينية، مقال متاح في صحيفة الشعب اليومية الصينية الالكترونية.

(56) China's foreign energy policy toward Iran,
http://www.iias.nl/sites/default/files/llAS_NL62_27.pdf

(٥٧) باكير، المصدر السابق؛ حسين، العلاقات الإيرانية–الصينية...

(58) Factbox:" Ties binding China and Iran,"Reuters, Oct. 28, 2010, http://www.reuters.com/article/idUSTRE69R1LD20101028

(٥٩) فهد مزبان خزار، الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية–الصينية، مجلة دراسات إيرانية(جامعة البصرة)، العدد(١٥)، أيار٢٠١٢، ص١٣.

(٦٠) حيدر عبدالواحد الحميداوي، العلاقات الإيرانية الصينية٢٠٠١–٢٠٠٦، مجلة دراسات إيرانية(جامعة البصرة)، العدد(١٤)، آب٢٠١١، ص٥٦.

(61) Hameed, , op.cit.

(62) *Kemenade, op.cit.,p.112;* . خزار ، المصدر السابق، ص١٣

(63) Peter Mackenzie, "A Closer Look at China-Iran Relations," CAN China Studies, Sept.2010,http://www.cna.org/sites/default/files/research/D0023622%20A%20Closer%20Look%20at%20China-Iran%20Relations.pdf

(64) Hameed, op.cit.

(65)Ibid; For more the pressence of China Oil Companies in Iran, http://www.CNPC.com.cn/cn/ ywzxqjyw/Iran

(66) " China Takes Over From West as Iran's Main Economic Partner", Agence France-Presse March15,2010, http: //www.google.com/hostednews/ afp/article/ ALeqM5h1elRZxX3uwz8 Zc7Ez7SF DR6X.;

الصين: الحل القصير المدى بالنسبة لإيران، مختارات إيرانية(دورية شهرية مصرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية–الأهرام)، السنة العاشرة، العدد(١١٦)، آذار/مارس٢٠١٠،ص٨١.

(67) "Iran's Non-oil Exports Up by %16 Last Year," IRNA, April 6, 2010

(68) Hameed,op.cit.
(69) Iran, China Calls For A Long-term Strategy To Expand Bilateral Ties," Iranian Students News Agency, June 17, 2009
(70) "Iran-China Strong Ties Concern US ", Al Manar, Sep. 29, 2010, http://www.almanar.com.lb/newssite/NewsDetails.aspx?id=155951&language=en.

(٧١) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، (بيروت–٢٠٠٧)، ص ص٧٦–٧٧.

(72) Hameed, ,op.cit.

(٧٣) اللباد، المصدر السابق.

(٧٤) خزار، المصدر السابق،ص١٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ص٩-١٠.

(٧٦) عادل الجوجري، احمدي نجاد رجل في قلب العاصفة: المواجهة والتحديات، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، (دمشق-٢٠٠٦)، ص ص١٤٤-١٤٥.

(77) Scott Harold & Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations**,** Center For Middle East Public Policy, International Programs at RAND,2012, p.10, http://www.rand.org

(78) Garver, op. cit., p.391.

(79) Zhaogen, Chu: "Sanctions on Iran, dilemma for China," Xinhua, October 26, 2010, http://news.xinhuanet.com/english2010/indepth/2010-10/26/c_13575506.htm;

السيد عوض عثمان، النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية – الصينية، مختارات إيرانية(دورية شهرية مصرية تصدر عن مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية- الأهرام)، العدد(٥٨)، أيار/مايس٢٠٠٥، ص٣٤.

(80)Liangxiang Jin, Energy First: China and the Middle East Quarterly, Vol. 12, No. 2,2005, http://www.meforum.org/article/694; عثمان، المصدر السابق.

(81) Garver, op. cit., p.256; بنانج ، المصدر السابق.

(82)Oil and Gas Journal, Vol. 103, No. 47, Dec. 19, 2005, http://www.eia.doe.doe.gov/emeu/international/petroleum.html

(83) Ibid.

(84) For more on the presence of china oil companies in Iran,

http://www.cnpc.com.cn/cn/ywzxgjyw/Iran

(85) "Petroleum Chief Views Cooperation with Iran ", iXinhua, May 12,1995.pp.10-11.

(86) Kemenade, op.cit., p. 109;Hameed,op.cit.

(87) Kemenade, op.cit.

(88) Garver, op. cit., pp.267-268.

(89) "China National Petroleum Cooperation with Iran", iXinhua, Aug. 20,2000.

(90)"Iran ,China Launch Oil, Gas Exploration Prohect in Esfahan province", Tehran News,Dec. 5,2001; Hameed, op.cit.

(91) Kemenade, op.cit.,p.112; Hameed ,op.cit.;_____.عثمان، المصدر السابق

(92) Garver, op. cit., p.399; Hameed, op.cit.

(93) Garver,op.cit.,p.402.

(94)Ibid,p.402.

(95)Ibid,p.403.

(٩٦) خزار، المصدر السابق، ص١٣.

(97) Zahra Hosseinan, CNPC replaces Total in Iran deal, Wall street Journal, June.4, 2009.

(98)Kaveh L. Afrasiabi, China rocks the geopolitical boat, Asia Times, Nov. 6, 2004.

(99) Ibid; خزار، المصدر السابق، ص١٣؛ باكير، المصدر السابق.

(100) Afrasiabi, op.cit.

(١٠١) الحميداوي، المصدر السابق، ص٥٦؛ باكير، المصدر السابق.

(102) *Kemenade, op.cit.,p.116; Hameed, op.cit.;*

الجوجري، المصدر السابق، ص١٤٥؛ الحميداوي، المصدر السابق،ص٥٧.

(103) Kemenade, op.cit.,p.116.

(١٠٤) الحميداوي، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص٥٧.

(106) Kemenade, op.cit.,p.111.

(107) Ibid,p.115.

(١٠٨) الحميداوي، المصدر السابق، ص٥٩.

(109) Washington threatens Beijing with sanctions over Iran gas deal, Bloomberg ,Nov 11,2006.

(110)Ibid.

(111) Flynt Leveret," Race for Iran", The New York Times, June 20,2006.

(112) Ibid.

(113) Kemenade, op.cit.,p.115.

(114) Ibid,p.115.

(115) Ibid, p.116.

(116) Ibid,p.116.

(117)"Iran Plans to Boost Oil Sales to China, India" ,Fars News Agency, Aug. 15, 2008.

(118) "Iranian Parliamentary Delegation Leaves Tehran For Beijing ", Fars News Agency, May 8, 2010.

(119) For more the presence of China Oil Companies in Iran , http://www.cnpc.com.cn/cn/ywzxqjyw/Iran

(120) Hosseinan, op.cit.

(121) "Iran, China Sign $3.2B Gas Deal," Fox News, March 15,2009.

(122) Kemenade, op.cit.,p.117;

محمد النعماني، المواقف الصينية من إيران وبرنامجها النووي، مقال متاح على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

(123)"Foreign Investment Conference to be held In Iran", Islamic Republic News Agency, May 27, 2009; Hameed,op.cit.

(124) Kemenade, op.cit.,p.117.

(125) Harold & Nader ,op. cit., p.12.

(126) Hosseinan, op.cit.

(127) "Iran, China Sign Agreement On Drilling Rigs" ,Fars News Agency, July 29, 2009.

(128) "Iran Calls On Chinese To Enter Multi-billion-dollar Energy Deals", Mehr News Agency, July 10, 2009; Hameed, op.cit.

(129) "Sinopec in $6.5 Billion Iran Refinery Deal: Iranian Media" , Reuters, Nov. 25,2009,http://www.reuters.com/article/innovationNews/idUSTRE5AO20C20091125 (Nov. 29, 2009); Hameed,op.cit

(١٣٠) النعماني، المصدر السابق.

(131) Kemenade, op.cit.,p.118.

(132) “China Likely to Replace India in Iran-Pak Gas Pipeline Project”, One India, Feb. 6, 2010, http://news.oneindia.in/2010/02/06/chinalikely-to-replace-india-in-iran-pak-gas-pipelineproje.html

(133) “Iran, China Have $50B Energy Deal” ,Iranian Labor News Agency, Feb. 17, 2010.

(134) China's foreign energy policy toward Iran, http://www.iias.nl/sites/default/files/llAS_NL62_27.pdf

(135) Blas Javier, Daniel Dombey, and Carola Hoyos, “Chinese Begin Petrol Supplies to Iran”, Financial Times, Sep. 22, 2010, http://www.ft.com/cms/s/0/b858ace8-a7a4-11de-b0ee-00144feabdc0.html?nclick_check=1.

(136) Harold & Nader ,op. cit., pp.7-8.

(137) Ibid,p.10.

(138) Ibid,p.10.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.